



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



الطواير:

«أين الطحين يا وزير»؟

[12]

الافتتاحية

الأمريكيون

«يؤلمهم دولارهم»

مناوشات في بحر الصين الجنوبي، اتهام الصين بالتدخل في الانتخابات الأمريكية، وبسرقة التكنولوجيا الأمريكية، حملة تعرفات جمركية وعقوبات جديدة، اتهام الناتو لروسيا بهجمات قرصنة، بل حتى الحديث عن «ضرب روسيا»... أسبوع جديد مضى حافلاً بالتصريحات النارية الأمريكية. فهل من جديد؟!

يرتبط ارتفاع وتيرة التصعيد والتوتر الأمريكي، باشتداد أزمتهما بأبعادهما المتعددة: تراجع الهيمنة الاقتصادية، والعسكرية، وبالتالي السياسية، وكل ما يجره هذا من مظاهر تراجع في الأداء، يظهر حتى على مستوى سلوك وخطاب الرئيس الأمريكي. ولكن النقطة المفصلية التي تتكشف فيها، أزمة المركز الرأسمالي الغربي في الولايات المتحدة، هي أزمة الدولار.

يشهد الهجوم الأمريكي، كرجع صدى لتسارع العملية الهجومية، على هيمنة الدولار عالمياً. تلك العملية التي يقودها العملاقان: العسكري الروسي، والاقتصادي الصيني، بالدرجة الأولى. فقوى العالم الصاعدة كانت تضع نصب أعينها منذ مطلع الألفية التبادل بالعملة المحلية، إذ تجلّى هذا في مؤتمرات بريكس الأولى. ولم تستطع أن تنقل هذا الهدف الموضوعي إلى التطبيق الواسع، حتى الآن، بفعل جوانب الهيمنة الأمريكية المتعددة.

ولكن ما كان مقولة عرضية في عام 2000، أصبح اليوم هدفاً قيد التطبيق، ويسجل العالم أحداثاً يومية في هذا المسار. فعدا عن نقل اليوان الصيني إلى عملة احتياطية دولية، فإن الصين تريد أن تستورد نفطها بعملة، وتوسع تجارتها وتمويلها بعملة أيضاً. وروسيا توسع نقل أسلحة الردع العسكري عبر العالم، وتتحدث عن التخلص من الدولار في تجارتها العسكرية وغير العسكرية. وهذه الطروحات تتحول إلى الموضوع الساخن في الحركة النشطة لكلا الطرفين، مع قوى هامة أخرى كاليمن، وتركيا وإيران وعبر العالم. والأهم أنها تنجح في إزالة مخاوف الآخرين، كلما ازداد الضغط الأمريكي والعقوبات وإجراءات الحرب التجارية.

الدولار على منعطف مهم، وهو مهدد بالآزمة المالية التي تدق الأبواب. وخسارة الدولار بالنسبة لنخب المال الحاكمة في الولايات المتحدة، هي خسارة أداة النهب العالمي الأعلى. وما يعنيه هذا من تراجع كبير في معدلات الربح لدى قوى المال العالمي في المركز الغربي. تلك التي أطلقت منذ السبعينيات لجام الدولار من عقالة، وأصبحت الورقة المطبوعة بكلفة «سنتات» تحمل قيمة الـ 100 دولار!

ولكن ما كانت تحميه أمريكا بأحاديثها العسكرية، والاقتصادية، أصبح «في خبر كان». فالعالم اليوم موزع القوى: تتصدره الصين في التمويل ونمو التكنولوجيا وحجم الاقتصاد، وتنافس روسيا بالردع العسكري، والأهم تتكامل القوى الجديدة «للجم جنون» الخاسرين.

الأمريكيون يؤلمهم «دولارهم»، فيصرخون عالياً... وما على العالم الصاعد، إلا أن يهاجم، ويفتح باباً للتراجع والحوار، الذي ستضطر نخب الغرب للعودة إليه. فعالم القوة والردع اليوم لا يفتح مجالاً لحروب كبرى، والهجوم الاقتصادي على الدولار، ضرورة لتغيير توازنات الاستغلال العالمي، وفتح باب التقدم للأمم.

شؤون استراتيجية



تحولات اليابان...
في القرن الـ 21

21

شؤون محلية



عولمة مشكلة العشوائيات
للحل أم للهروب؟

11

ملف «سورية 2018»



المرسوم 16: كيف ننظم
زفرة المظلوم؟

06

شؤون عمالية



بدل قانون العاملين..
أربعة

02

«بديل قانون العاملين.. أربعة»



بصراحة

■ محمد عادل اللحام

حكايتنا طويلة

في السنوات السابقة لصدور قانون العمل رقم 17 الخاص بعمال القطاع الخاص، جرى تمهيد واسع النطاق عبر الإعلام المقروء والمكتوب منه تمهيداً للقبول بهذا القانون وإقراره مع كل التبريرات التي قدمت من الأطراف المختلفة، في مقدمتهم وزيرة العمل السابقة التي وضعت المعنيين به طبعاً هنا «العمال ليسوا من المعنيين ولم يؤخذ رأيهم ولا موقفهم منه بالاعتبار» وهم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما القبول به وهذا يعني من وجهة نظر الحكومة صاحبة السياسات الليبرالية سيفتح الطريق واسعاً أمام دخول المستثمرين وأموالهم، لأن القانون فيه من المواد ما يجعلهم مطمئنين على استثماراتهم من ردة فعل العمال لو حاولوا المطالبة بحقوقهم، ومنها: تحسين أجورهم الضعيفة التي اعتبرت الحكومات السابقة بأنها ميزة إضافية للمستثمرين يستفيدون منها لتعظيم أرباحهم التي لا خوف عليها من أن يقاسمهم العمال إياها. والخيار الثاني في حال رفض من يمثل العمال: الإقرار بتلك التوجهات والإقرار بالقانون، وسيحملون وزر هروب تلك الأموال القادمة التي ستجعل الشعب السوري، ومنه الطبقة العاملة السورية: تعيش بهناء وسرور ورغد العيش.

الآن، وكأننا في مرحلة تنبؤية بتلك المرحلة حيث طرحت وزارة التنمية الإدارية كتعديل لقانون العاملين أربعة قوانين بديلة، فصلتها على مقاس السياسات المتبعة في عمليات الضبط والربط لمصالح العمال، مع العلم أن النقابات قد طرحت بعض التعديلات على القانون وليس استبداله بأربعة قوانين ستسهم بالتأكيد في قسم الطبقة العاملة على أساس ما هو جار طرحه، وتجربة وجود قانونين للعمال ما زالت ماثلة أمامنا، والعمال يعانون الأمرين فيها ولا يخلو اجتماع أو مؤتمر نقابي من تناول القانونين وضرورة تعديلهما بما يقر بحقوق العمال وشكل تخصيص تلك الحقوق. إن الذهاب نحو تعدد قوانين العمل ليس بريقاً من وجهة نظر المصالح والحقوق العمالية، والمقصود به تشتيت وفسخ وحدة الطبقة العاملة ووحدة مصالحها وحقوقها عبر تعدد القوانين التي سيضطر فيها العمال والنقابات النضال على جبهات متعددة لتحصيل حقوقهم، والدفاع عن مطالبهم المشروعة في الوقت نفسه حيث يعاني العمال ما يعانونه بسبب النهب العالي لمنهج عملهم الأمر الذي جعلهم أقرب إلى العبيد.

المطلوب، تعزيز وحدة الطبقة العاملة وتطوير أدواتها في تحصيل حقوقها والدفاع عن مطالبها في مواجهة السياسات الليبرالية التي انتزعت من العمال حتى الهواء الذي سيستنشقونه، وهنا تتحمل النقابات مسؤوليتها القانونية والدستورية في هذا الأمر.

قدمت وزيرة التنمية الإدارية الدكتورة سلاف سفاف رؤية وزارة التنمية الإدارية لتطوير الوظيفة العامة، وتحديث القوانين النازمة لها، عبر الاستعاضة عن قانون العاملين الأساسي بأربعة قوانين، قانون الخدمة العامة والذي يحدد نوع الوظيفة العامة، ويتضمن: نظام المراتب الوظيفية والقواعد العامة في القطاع الإداري، ومبادئ وأسس أنظمة العمل، والعاملين بالقطاع الاقتصادي، إضافة إلى تحديث سلاله الأجور والحوافز والتعويضات، وقانون إدارة الموارد البشرية من التعيين إلى التقاعد، وحقوق وواجبات العاملين الوظيفية، ومعايير تقييم الأداء الوظيفي، وقواعد التوظيف الوظيفي إضافة إلى أسس ومبادئ التدريب، وقانون التنظيم المؤسسي، ويتضمن: إحداث الجهات العامة وقواعد التنظيم المؤسسي، وقانون مبادئ وقيم الوظيفة العامة، وواجبات الموظف السلوكية ومسؤولياته العامة.

الإنتاجية شروطه الخاصة به والتي تنظمها عادة الأنظمة الداخلية للمعامل والمنشآت، وما علاقة قانون العاملين الأساسي بهذه الشروط الخاصة؟

الفساد وفساد الأجور

وزارة التنمية الإدارية لم ترَ في مشروع الإصلاح الإداري أن المشاكل التي يعانيها القطاع العام هي بسبب الفساد الكبير الذي يدير دفة القطاع العام ويوجهه نحو مصالحه، ولم ترَ في مستوى الأجور والرواتب التي يتقاضاها الموظف العام أية مشكلة، مع أنها السبب الأساس لتسرب الموظفين من القطاع العام، وعزوف الكثرين عن التقدم لمسابقاته، أما مشاكل القطاع العام الاقتصادي الإنتاجية فهي تعود للسياسات الاقتصادية للحكومات السورية المتعاقبة، التي فرطت بالقطاع العام الإنتاجية وأفسدته وقادته إلى الخسارة، واليوم لم تقدم الدولة أي دعم للقطاع العام الإنتاجي ولم يجر ضخ الأموال به بل يجري العمل على تخصيصه وبيعته تحت حجة خسارته مع أنه مخسر وليس خاسراً. وبدلاً من تقسيم قوانين العمل يجب

إصدار قانون عمل واحد لجميع العمال في سورية، ينص على حقوق العمال الأساسية، فهم يتقاضون نفس الأجور ويخضعون لمستوى أسعار واحد ولأن نضالهم واحد والتفريق بينهم لتشتيت أهدافهم لن يفيد في شيء، سوى إلحاق الضرر بالعمال وهضم حقوقهم.

التجمل لن يفيد

تبقى وزارة التنمية الإدارية بكل مشاريعها التي تقدمها تطرح حلولاً تجميلية للقطاع العام دون الخوض في جوهر المشكلة، ألا وهو «الفساد والليبرالية» الثنائي الذي هدم القطاع العام، فهما السبب في تراجع القطاع العام وخسارته ومهما تغاضت الوزارة عن هذه الأسباب الجوهرية فهي ستبقى تنتقل من فشل إلى آخر، فالوزارة ومنذ إنشائها لم تقدم أي شيء على أرض الواقع، ولم يلحظ المواطن وجودها إلا من خلال إعلاناتها في الطرقات.

وإذا كان تعديل قانون العاملين الأساسي في الدولة يُطرح منذ سنوات ولم يعمل حتى الآن، فكم ستحتاج الوزارة لإصدار أربعة قوانين بدلاً عنه؟

المشكلة ليست في القوانين

الوزارة وضعت حلولاً من وجهة نظرها، حيث رأت أن المشكلة الأساسية في القطاع العام، هي قانون العاملين الأساسي بالدولة، وقررت بموجبه ضرورة إصدار أربعة قوانين بدلاً من قانون العاملين الأساسي، ولكن الوزارة لم تقدم شيئاً جديداً، بل جُل ما قامت به أنها خلطت العديد من الأمور بقانون العاملين الأساسي، وفصلت بين أبواب قانون العاملين الأساسي لتضع لكل باب قانوناً خاصاً به، بما يعقد قوانين العمل ويشعبها أكثر، ويصبح من الصعب على الموظف أو العامل الإلمام بقوانين العمل أو حتى معرفة حقوقه وواجباته بسبب وجود أربعة قوانين عمل، فمن المفترض أن تكون القوانين الخاصة بالعمال قوانين صريحة وواضحة وغير متشعبة.

لماذا فصلت الوزارة بين العمال في القطاع العام الإداري، والقطاع العام الاقتصادي الإنتاجي، ففي النهاية هم عمال يعملون في قطاع واحد ويتقاضون نفس الأجور والرواتب، ونفس شروط وظروف العمل، فلماذا التفريق بينهم؟؟ طبعاً للقطاع العام

ترى وزارة
التنمية الإدارية
أن المشكلة
الأساسية في
القطاع العام
هي قانون
العاملين
الأساسي بالدولة

موازن القوى تتغير.. هل تتغير النقابات معها؟



يكتسب تعزيز العلاقات بين النقابات على المستوى الإقليمي والدولي أهميته كون الموقف المفترض الجامع بينهم هو مواجهة القوى المستغلة لقوة عمل الطبقة العاملة، وبالتالي يدفع هذا لتوحيد الجهود المشتركة، ويساهم في اكتساب الخبرات النضالية المتكونة بفعل الدور الكفاحي الذي تقوم به النقابات، في المواقع المختلفة لمواجهة العدو الطبقي، وهذا أمر ضروري لتعزيز وتطوير أشكال النضال المشترك باعتبار العدو أيضاً يطور أشكال استغلاله وآليات نهبه، أخذاً بالاعتبار موازين القوى بينه وبين الطبقة العاملة وممثليها.

والدروس التي يمكن الاستفادة منها على هذا الصعيد كثيرة، سواء في منطقتنا أو على الصعيد العالمي، حيث مرّ النضال النقابي بمراحل مختلفة كان يتصاعد تارةً وينخفض تارةً أخرى، وذلك تبعاً لعوامل كثيرة لسنا بصدد تعدادها، ولكن أهمها، هو: التغير في موازين القوى وجذرية القوى المدافعة عن حقوق ومكاسب الطبقة العاملة، وفي مقدمتها الحقوق الاقتصادية والسياسية والديمقراطية، التي يسعى العدو الطبقي - كلما أتاحت له الفرصة - للانتقاص منها أو ضربها سواء بالترغيب أو بالترهيب.

في اللقاءات التي تجري بين النقابيين سواء في منطقتنا العربية أو على الصعيد العالمي تجري نقاشات هامة حول أشكال المجابهة مع الأعداء الطبقيين، وتقر الكثير من التوصيات، ولكن تذهب جميعها أدراج الرياح بعد عودة الوفود إلى بلدانها، والسبب الجوهري في هذا أن معظم الحركات النقابية وخاصة في منطقتنا قراراتها مرهونة لحكوماتها، وحكوماتها هي من تتبنى السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي في

إن الأزمة الوطنية العميقة في سورية وفي المناطق الشبيهة بها، كان أحد مسببات تفجرها واستمرارها هو: السياسات الاقتصادية الليبرالية التي ساهمت في تعزيز وتعميق الظواهر الاجتماعية والاقتصادية «فقر وبطالة وتهميش وفساد كبير» تتطلب من الحركات النقابية والطبقة العاملة موقفاً حازماً تجاهها من أجل وضع قطار المجابهة مع الإمبريالية بسياساتها المتوحشة بإطاره العام على سكتة الصحيحة، وبعده الاقتصادي الاجتماعي، حتى لا تصبح مجرد شعارات.

وشروطها ونهبها من خلال الديون المفروضة عليها. يمكن القول: إن انفتاح الأفق أمام الشعوب من أجل أن تستعيد دورها في الدفاع عن مصالحها، يعني: أن موازين القوى الدولية أخذت في التغير وهذا يسمح للطبقة العاملة بتنظيم قواها وابتداع أشكال متنوعة من المقاومة في مواجهة الاستغلال المتوحش، الذي فرضه رأس المال المالي عليها وانتزع منها معظم ما حققته الطبقة العاملة في مراحل سابقة كان فيها ميزان القوى الدولي يفرض على القوى الرأسمالية تقديم تنازلات لصالح الطبقة العاملة في سياق صراعها مع المعسكر الاشتراكي.

لنوالد الإرهاب والفاشية بأشكالها وألوانها كلها، حيث لا تعني مواجهة الإرهاب الجانب العسكري فقط، وإن كان ضرورياً، ولكن اقتلاع الجذور المولدة له هو الضامن لعدم استنابته من جديد، ومن هنا تأتي أهمية تشكيل جبهة عمالية ونقابية واسعة لمواجهة السياسات الليبرالية المتوحشة، التي أصابت المصالح العميقة للشعوب قاطبة، ومنها: شعوب المراكز الرأسمالية، كما هو حال اليونان ودول أخرى شبيهة بها، حيث تخوض النقابات والعمال صراعاً مع القوى الإمبريالية المتحكمة باقتصاديات هذه الدول، من أجل رفض إملاءاتها

جوهرها معادية لمصالح وحقوق الطبقة العاملة، وهذا تناقض كبير تقع به الحركات النقابية ويجعلها غير قادرة على اتخاذ القرارات الضرورية التي تمكن الطبقة العاملة من انتزاع حقوقها الاقتصادية والسياسية والديمقراطية. السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي فرضتها الإمبريالية على الشعوب، وخاصة الفقيرة منها، لعبت دوراً أساسياً في تفاقم الظواهر المختلفة من فقر وبطالة وتهميش، وهذا يفرض على النقابات والطبقة العاملة خوض النضالات المتعددة الأوجه لإسقاط تلك السياسات الظالمة، باعتبارها المصدر الأساس

الطبقة العاملة



ألمانيا - نقابة فيردي

دعت نقابة عمالية ألمانية لتنظيم احتجاجات في المطارات الرئيسية يوم 3 تشرين الأول، للضغط على أرباب الأعمال من أجل رفع رواتب أطقم الخدمات الأرضية، وتحسين أوضاع العمل الخاصة بهم. وكانت نقابة «فيردي» للعاملين في قطاع الخدمات في ألمانيا قالت: إنها تخطط لاحتجاجات رمزية ضد العمل المحفوف بالمخاطر في مطارات فرانكفورت وبرلين وهانوفر وكولونيا ودوسلدورف وميونخ وشتوتغارت. وشملت مطالب النقابة كلاً من شركات الخدمات الأرضية ومناولة الحقائب وشركات الطيران، ولفتت النقابة إلى أن موظفي شركات التعهيد والشركات الخاصة يحصلون على رواتب أقل بـ 30%، وتدفع النقابة في اتجاه التوصل إلى اتفاق يشمل الصناعة بأكملها ينظم الأجور والمؤهلات والمهارات اللغوية.



بولندا - رجال الشرطة

تجمع أكثر من 20 ألف من رجال الشرطة ورجال الإطفاء وحرس الحدود وحراس السجون يوم 2 تشرين الأول في وارسو لاستتكار ظروف العمل والمطالبة برفع الأجور، فيما وصفوه بأنه أكبر احتجاج في تاريخ الشرطة البولندية. وقام الآلاف من رجال الشرطة بالاحتجاج مرتدين الزي الرسمي وسترات واقية ويصرون أصواتاً بواسطة الصفارات والأبواق البلاستيكية، وحملوا تابوتاً خشبياً مكتوب عليه «الشرطة»، ولافتة مكتوب عليها «أوقات غريبة عندما لا نخاف من قطاع الطرق والمتظاهرين والمهربين والنار والماء، ولكننا نخاف التحقق من رصيد حسابنا». جاء الاحتجاج بعد أسبوعين فقط من نزول الآلاف من أعضاء النقابات إلى شوارع العاصمة مطالبين بزيادة الرواتب في ظل ازدهار الاقتصاد.



السعودية - احتجاج الوافدين

احتج مئات العمال من العاملين في مشروع «أجيال» التابع لشركة «أرامكو» السعودية ظهر يوم 3 تشرين الأول في مدينة الظهران شرقي المملكة. وجاء الاحتجاج على خلفية عدم تسلم هؤلاء العمال رواتبهم منذ أكثر من ستة شهور، حيث تسبب الاحتجاج بحالة من الفوضى، وحاولت قوات من الشرطة السعودية فض الاحتجاج، وأطلقت النار لإثارة الذعر بين العمال. وتعاني الكثير من الشركات في السعودية من عجز مالي، كما أن شركة «أرامكو» كانت مرشحة لطرحها في سوق الأسهم لبيع ما نسبته خمسة بالمئة منها لمستثمرين أجانب، لكن مشروع الطرح العام الأولي فشل على ما يبدو، وانتهى إلى الإلغاء بعد أن كان مقرراً أن يتم خلال العام الحالي 2018.



الأردن - عمال سكك الحديد

اعتصم العشرات من موظفي سكة حديد العقبة، 2 تشرين الأول، أمام مبنى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، للمطالبة بضمان حقوقهم ومكتسباتهم المالية في ظل قرار الحكومة بإيقاف العمل في المؤسسة اعتباراً من بداية اليوم الأول من نيسان الماضي. تجمع العشرات لإيصال رسالتهم إلى المعنيين في السلطة والعقبة بعد قرار إيقاف العمل في المؤسسة وتحويلها إلى شركة تملكها سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، مؤكدين أنهم «لن يسمحوا لأي كان بتدمير مستقبلهم أو لعبت به من خلال هذه القرارات التي أوقفت العمل في مؤسستهم»، مشيرين كذلك إلى أنهم «لن يقفوا حجر عثرة في مسيرة التطور الاقتصادي ضمن المشاريع الكبرى التي تشهدها المملكة، ومنطقة العقبة الاقتصادية ومعان بشكل خاص».

حقوق العمل



من أول السطر

■ نبيل عكام

الآثار الاقتصادية لحوادث العمل

غالباً ما تقع حوادث العمل بسبب ظروف العمل السيئة أو ممارسة العامل العمل بشكل غير سليم، وذلك لعدم وجود التدريب الكافي للعامل وتزويده بوسائل الوقاية الضرورية، وجهله بأهميتها وضرورتها أثناء العمل الموكل إليه، بسبب نقص التوعية والإرشاد وكذلك الإشراف، وهنا تقع المسؤولية الأساسية فيها على عاتق الإدارة صاحبة القرار وتنظيم العمل في المنشأة. أما ظروف العمل السيئة التي يتواجد فيها العامل فيمكن أن تتلخص في: تصميم المنشأة من ناحية التهوية والإنارة والمساحة الضرورية لحركة العامل أثناء العمل، وبين الآلات أو التجهيزات التي يعمل عليها، درجات الحرارة والرطوبة في بيئة العمل وغيرها، وقد كنا قد تحدثنا عنها سابقاً بشيء من التفصيل.

تقسم تكاليف حوادث العمل إلى جزأين: جزء تكفله مؤسسة التأمينات الاجتماعية، حيث يقع على عاتق المؤسسة تكاليف العامل المؤمن عليه من علاج ومن تحاليل وصور أشعة وتقويم الأعضاء، وذلك حسب نوع الإصابة وأجور العامل خلال فترة العلاج حتى الشفاء، هذا إضافة إلى التعويضات المباشرة الناجمة عن الأضرار الجسدية التي قد يتعرض لها العامل وذلك حسب شدة الإصابة ووقوعها من الجسم، وذلك وفق جدول الأمراض المهنية الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته.

أما الجزء الآخر من التكاليف والنفقات فقد تتحملها المنشأة المعنية ويتكون من: - تكاليف الوقت الضائع للعامل المصاب وأجور نقل وغيرها حسب شدة الحادث أو الإصابة. - تكلفة الوقت الضائع للعاملين الذين تعاطفوا مع العامل المصاب. - الوقت الضائع في التحقيق في أسباب الحادث من قبل المشرفين ورؤساء الأقسام. - الوقت في تأمين العامل البديل وتدريبه. - تكاليف تدني الإنتاجية لدى بقية العاملين بسبب التأثر والخوف والاضطراب في نفوس العمال والتعاطف نتيجة الحادث. وكل هذه الأعباء والتكاليف يمكن تجاوزها وبتكاليف أقل في حال تحققت قواعد الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية الضرورية واللازمة.

إن حماية العامل من مخاطر العمل تعني في نهاية المطاف: حماية الاقتصاد الوطني والمجتمع، وإذا نظرنا إلى بعض الإحصائيات أو البيانات المتوفرة عن حوادث العمل، وما نتج عنها من حالات مختلفة من وفاة أو عجز جزئي أو عجز كلي، إضافة إلى الآثار السلبية الأخرى على الصعد الإنسانية والاجتماعية فإنها تؤكد على هذا الموضوع.

أقرت معظم الشرائع الدولية في مواثيقها العديد من الحقوق التي ناضلت من أجلها البشرية خلال تاريخها الطويل في مناهضة الاستغلال، وادرجت في دساتير الدول التي تنظم علاقاتها في المجتمع معظم هذه الحقوق، وأنه من واجب الدولة أن تكفل هذه الحقوق وتعمل على صيانتها وتأمينها لأفراد المجتمع كافة دون أي شكل من أشكال التمييز، وعملت على تأطيرها من خلال القوانين المختلفة على أن تضمن كرامة المواطن، كحق التعليم وحق المحاكمة العادلة وحق الغذاء وحق التعبير وحقوق المرأة وغيرها والأهم منها: الحق في العمل.

الكبيرة والهامة لا يأخذ إلا حيزاً محدوداً، ولم يعالج بشكل حقيقي كحق للعمل، حيث تم الالتفاف عليه مثل: إتاحة فرصة عمل، أو العمل واجب عليه، أو تعمل الدولة على توفيره، ولم يتناول كحق يجب أن يتمتع به كل مواطن في هذا المجتمع، ومن أهم التدابير التي يجب على الدولة اتخاذها لحماية الحق بالعمل باعتباره التزاماً على عاتقها، هي: تأمين برامج التدريب والتأهيل وبرامج التوجيه التقنية والمهنية ويجب أن تكون دون مقابل أو مقابل رسوم رمزية تتيح إمكانية كل مواطن الالتحاق بها.

وإذا عدنا إلى القوانين التي تنظم العمل، وهنا الطامة الكبرى، نجد هناك قانونين للعمل أحدهما لقطاع الدولة والآخر للقطاع الخاص، وهذا بحد ذاته عملية شرح للمجتمع واعتبارهم مواطنين غير متساويين في الحقوق رغم أنهم متساوون بالواجبات التي تترتب عليهم من ضرائب وغيرها اتجاه مجتمعهم، هذا من جانب، أما من حيث حقهم في العمل لم تعمل هذه القوانين على حماية وضوء العمل بشكل واضح وصريح، فقانون العمل

■ نبيل عبد الفتاح

وقد أقر الدستور في المادة /40/ منه هذا الحق

1- «العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين، ويتولى القانون تنظيم العمل وشروطه وحقوق العمال. 2- لكل عامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده، على ألا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات الحياة المعيشية وتغيرها. 3- تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعمال».

إن الاعتراف بالحق في العمل وإقراره في الدستور، يعني من حيث الجوهر: الحق في المشاركة بانشطة المجتمع كافة وكذلك أيضاً المشاركة والانتفاع من الموارد التي تنتج عن هذه المشاركة، بشكل يضمن مستوى معيشياً لائقاً وكريماً، وبمعنى آخر يعني هذا: حق إلغاء أي استعباد لأي فرد في المجتمع سواء كان هذا الفرد يقوم بعمل مأجور أو يعمل لحسابه. المفارقة، أن الحق بالعمل رغم أهميته

50/ لعام 2004 في مادته /25/ أقر بتسريح العامل الذي لا يُرفع ثلاث مرات خلال مدة خدمته، أو لم يُرفع مرتين متتاليتين وكذلك الفقرات «4-5-6-7-8» من المادة /131/ هذا إضافة للمادة /137/ أما قانون العمل رقم /17/ لعام 2010 هناك أيضاً العديد من المواد التي تفقد العامل حقه بالعمل بجرة قلم، ومنها على سبيل المثال: المادة /65/ وغيرها. هذا إضافة إلى العديد من القضايا الأخرى التي يتعرض لها طالب العمل، وتجعل حقه بالعمل منقوصاً كعقود الإذعان والأجر الذي لا يلي متطلبات معيشته، وحقه بالإضراب وعدم توفير الأمن الصناعي والضمان الصحي والاجتماعي وغيرها، وقد كنا قد تناولنا العديد منها في قاسيون. ومما لا شك فيه: أن السياسات الاقتصادية التي تدعي ضمان العامل كاملاً وحتى لو كانت أفضل السياسات في العالم، لن تستطيع أن توفر فرص العمل لطالبي العمل كافة في سوق العمل، وحتى عمل الفرد لحسابه الشخصي في ظل سياسات اقتصاد السوق الليبرالي.

يقول الدستور لكل
عامل أجر عادل
حسب نوعية العمل
ومردوده على ألا
يقل عن الحد الأدنى
للأجور الذي يضمن
متطلبات الحياة
المعيشية وتغيرها

رسائل إيران البالستية



■ عادل ياسين

الكثيرون قوى سياسية ودولةً مازالوا يعتبرون الولايات المتحدة كـ «المتحدة كـ لية القدرة في تقرير شؤون العالم ومصالحه من خلال الإشارات والرسائل المرسلّة عبر الإعلام وغيره، لتوحي بأن العدو الأكبر للشعوب لم يتغير، وهذا بخلاف ما يقوله الواقع الذي يتغير بسرعة كبيرة لغير صالح الأميركيان وحلفائهم الغربيين ومن لفّ لفّهم من الدول الهاشمية بحساب ميزان القوى الدولي.

ولكن هذا لا يعني أنّ الأميركيان كدولة عظمى أصبحوا صغراً بل لا زال لهم دور يقومون به في منع أو عرقلة ما يجري من تغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية، وهذا الدور هو في سياق تنظيم تراجعهم المؤكد وانكفائهم نحو مواقعهم المتناسبة مع حصتهم في التقسيم الدولي الجديد، الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية.

في المقابل يتقدم إلى الأمام توازن جديد من ضمنه إيران عبر عن نفسه بأشكال ملموسة وواضحة سواءً بالسياسة عبر إطفائه لبؤر التوتر التي أشعلها سابقاً الأميركيان في مناطق مختلفة من العالم كتعبير عن إستراتيجيتهم للخروج من الأزمة العميقة التي أصابتهم مثل: كوريا والنووي الإيراني والآن في بلادنا سورية، أو بالاعتصام عبر محاصرة الدولار وإخراجه من مناطق التداول، أو في المجال العسكري الذي يسير فيه العملاقان الصين وروسيا اقتصادياً وعسكرياً بخطوات متسارعة.

الضربة الصاروخية البالستية التي وجهتها إيران إلى مواقع داعش في شرق الفرات جاءت في سياق الرد على الهجوم الذي قامت

به داعش على العرض العسكري في منطقة الأهواز، وهو شكله عسكري ولكن مضمونه الحقيقي سياسي يعبر عن الواقع الجديد في ميزان القوى الذي تحدثنا عنه، ويحمل الكثير من الرسائل المحلية الإيرانية والإقليمية والدولية، خاصة وأن القصف الصاروخي جاء على مقربة من تواجد القوات الأمريكية في شرق الفرات وهذا ما جعل وزارة الدفاع الأمريكية تقول: أن «ضربة إيران الصاروخية على شرق الفرات تصرف غير مسؤول وتهديد للطيران المدني والعسكري.

روبنسون المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية: الضربة جاءت دون تنسيق مع التحالف.

على بعض القوى التي استغلت التحركات المشروعة للشعب الإيراني بالمطالبة بتحسين أوضاعه، وهذه التحركات سواء منها عبر الداخل أو عبر تحريك عملائهم من الخارج تأتي كمكمل للعقوبات المفروضة على إيران اقتصادياً وسياسياً، وهذا كله من أجل إسقاط إيران كدولة تنمو قواها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية وينمو دورها السياسي الإقليمي والدولي، وهذا النمو يأتي في سياق التغير الحاصل في ميزان القوى الجديد، الذي إيران هي جزء مهم منه ليس إقليمياً فقط، بل على النطاق الدولي، كما عبر عنه اجتماع الترويكات والنتائج التي صدرت عن هذا الاجتماع من رسائل وتوجهات.

ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الرئاسة الروسية قال: إن هذه الخطوة تصب في خانة جهود محاربة الإرهاب.

ماذا يريد الأميركيان من تحريك داعش؟
يعلم الأميركيان أن هجوماً عسكرياً مثل الذي قامت به داعش على العرض العسكري لن يغير من واقع الحال الإيراني من حيث تأثيره العسكري، ولكن الغاية الأساسية هي تحريك الوضع الداخلي عبر العمل العسكري، حيث يعلم الأميركيان أن الوضع الداخلي الإيراني مليء بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ويمكن التأثير عليه من الخارج بعد أن فشل تحريك الوضع من الداخل، عبر التأثير

استقطابات إدلب



وتشدد الدبلوماسية الروسية على أن «اتفاقيات إدلب مؤقتة»، وهدفها النهائي هو «القضاء على بؤرة الإرهاب في سورية بشكل عام، وفي منطقة إدلب على وجه الخصوص، واستعادة وحدة وسيادة الدولة السورية».

لن تغير شيئاً من تطبيق الاتفاق حول المنطقة منزوعة السلاح في إدلب، والتي بدأت أولى خطواتها من خلال سحب الأسلحة الثقيلة مثل: قاذفات الصواريخ والمدافع الميدانية والعربات المدفعية.. من خطوط التماس.

وإن كانت تصريحات أردوغان حول الخروج من إدلب «سنغادر سورية ونتركها لأهلها بعد أن يجري شعبها انتخاباته»، والتصريحات النارية لجاويش أوغلو حول الأكراد قد عززت الروح «الثورية» لدى البعض، فإنها

«والإسرائيلييين»، دون أن ننسى محاولات تشكيل «الناظر العربي التي تصب في الاتجاه نفسه. ولا تعدو الجهود التركية في عقد الاجتماع الرباعي كونها محاولة لدمج الترويكات مع جزء من المجموعة المصغرة «وهذا نوع من التوفيق الصعب»، بحيث تجمع «روسيا وتركيا وألمانيا وفرنسا» حيث الدافع وراء ذلك هو محاولة إرضاء الأوروبيين وخاصة الألمان. وإذا كانت ورقة المجموعة المصغرة قد أشعلت الأمل في استعادة الولايات المتحدة لدورها في المنطقة في نفوس البعض وجعلت الاعتقاد «بسياسة أمريكية جديدة» قابلاً للتصديق لديهم، فإن الوقائع - وحتى ما يصدق حلفاء الأميركيان في المنطقة - هي في واد آخر، فالتغيرات الدولية لم تعد تخفى على أحد وليست الأماني بعودة حليلة إلا قبض ربح.

بدءاً من الاتفاق حول المنطقة منزوعة السلاح في إدلب الذي تم إبرامه الشهر الماضي بين روسيا وتركيا، بدأ نشاط المجموعة المصغرة بشأن سورية «التي تضم فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والأردن» في محاولة لتمهيد الحلول التي أتى بها الاتفاق عسكرياً، عن طريق سياسي.

حيث تعتبر ورقة المجموعة المصغرة تتخللاً فاضحاً في الدستور السوري وهي بهذا تشابه «لا ورقة تيلرسون» التي قدمها في بداية العام الحالي، وطريقة مباشرة لإعاقة عمل اللجنة الدستورية القادم بفرض شروط مسبقة عليها، وإعاقة عمل الترويكات «روسيا-إيران-تركيا» أو في أقل التقديرات إعاقة توسع الترويكات مستقبلياً إلى منظومة إقليمية تخرج الأميركيان

المرسوم 16: كيف ننظم زفرة المظلوم؟



هل بقي سوري لم يسمع بمعركة المرسوم (16)؟ معركة استخدمت فيها مختلف صنوف الأسلحة الفيسبوكية...

■ سعد صائب

حيث تم إظهار القضية كأنها معركة، تم تصوير المواجهة التي حدثت وكأنها «نضال» شرس عنيد، اصطف فيه من يحاولون أن يبدو أنهم «أنصار سورية العلمانية» ضد من اتهموا بأنهم «يريدون أخوة سورية وإعادتها قروناً إلى الوراء»، وكأنما العلمانية في سورية قد بلغت حداً تضاهي فيه العالم قاطبة!

تم تصعيد نيران المعركة المفتعلة من خلال النشر الواسع لمقاطع فيديو «قديمة وحديثة ولا جديد فيها»، لشيخين أو ثلاثة شيوخ ممن يقولون ويشرحون ويعلمون أموراً دينية اجتماعية تتعلق بالحجاب والاختلاط والمرأة وتعدد الزوجات وإلى ما هنالك - وهي أمور لطالما قيلت بالطريقة نفسها، بدرجة أشد أو أخف قليلاً، لكنها قيلت وتقال كل يوم، ولكن تم توظيفها هذه المرة لتؤثر قسم ممن يتم إظهاره على أنه «الجماهير» المناضلة «ضد التخلف»، في مقابل القسم الآخر الذي تجري محاولة تسويقه على أنه الرافض لمحو هويته الدينية وحقوقه الاعتقادية.

المحصلة، أن «الجماهير المنهوبة المقموعة» تم تجبيشها... ضد بعضها البعض. ولكن ماذا عن موقف النظام السياسي؟ مع أي جمهور يقف؟ جرى التسويق بأن النظام السياسي يقف مع «الجماهير العلمانية»، الإيحاء بذلك واضح، فأحد المسؤولين وهو رجل دين أعلن صراحة أنه مع سورية علمانية، كما أن المرسوم نفسه يحارب الوهابية والتطرف ويضبط بقبضة من حديد مجمل النشاط الديني جاعلاً إياه تحت رقابة كاملة من أجهزة الدولة. وبكل تأكيد أيضاً فإن النظام السياسي يقف مع «الجماهير الرافضة للعلمانية»، فالمرسوم يمنح وزارة الأوقاف حق التدخل والرقابة على كل أجهزة الحكومة، عبر إرسال المفتين إلى شتى مجالات الحياة بما في ذلك الفن والإعلام والرقابة على المطبوعات، كما أنه يعزز من دور وتأثير دور العبادة ومعاهد التعليم الشرعي ومعاهد تعليم القرآن وإلخ. ليس ذلك غريباً، فالنظام السياسي يقف إلى جانب الجماهير، كل الجماهير. المهم في المسألة كلها أن فئة الـ 10% الناهيين، لم يتركوا الجماهير لتتنازل ضد بعضها البعض دون مساعدة ودون مراقبة حثيثة تضع حداً لمن يبالغ في نقل الصراع خارج حدود إلهاء البطون الجائعة.

مقاربة أولية

هل يتمحور الموضوع بأكمله حول «إلهاء البطون الجائعة»؟ لا نظن ذلك؛ فهذه قد تكون إحدى مفردات المسألة، لكن لها مفردات أخرى بالتأكيد، وعلى رأسها منطق معالجة ظواهر التطرف والطائفية...

بات من المستحيل على أحد أن يرفض واقع وجود هذه الظواهر، بل وأن لها عمقاً غير قليل، وأن معالجتها ليست بالأمر الهين إطلاقاً، ولكن كيف عالج المرسوم هذه الظواهر؟ من يقرأ المرسوم يجد في فقرات عديدة منه

محاولة لـ «احتواء الجماهير المتدينة» عبر التركيز على أهمية الدين والكتب المقدسة والمؤسسات الدينية، وكذلك على دور الدين في الثقافة العامة للدولة والمجتمع وإلى ما هنالك، وذلك بالتوازي مع إجراءات مشددة ضد مظاهر التطرف، الوهابية خاصة. تتمثل هذه الإجراءات بمركزة النشاط الديني في يد الدولة، ومراقبة أي نشاط ديني عبر «المفتين» ومن خلفهم وزارة الأوقاف، ومن خلفها الحكومة والسلطة، وتشمل الرقابة أي موضع من مواضع الحياة يمكن للدين أن يقترب منه، أو يكون مفردة من مفرداته؛ ضمناً الإعلام والفن والتعليم والمؤسسات المعنية بهذه الشؤون.

بكلام آخر، فإن المرسوم يعمل على احتواء الجماهير المتدينة من جهة عبر التأكيد، ليس على احترام الدولة للشؤون الدينية فحسب، بل وتشجيعها للتدين، ومن الجهة الأخرى فإنه يعمل على ضبط الممارسة الدينية عبر مركزتها الشديدة، وبشكل خاص على «المستوى الفوقي»، أي على مستوى الوعي، عملاً بمبدأ أن «إصلاح» و«ضبط» الوعي العام سيؤدي إلى «إصلاح» و«ضبط» الواقع، وفي هذا المبدأ بالذات تكمن المصيبة! إن علاج ظواهر الطائفية والتطرف يتطلب علاج جذورها العميقة، لا أسبابها الثانوية. ومنطق العلاج الموجود في المرسوم «16»، يتعامل مع هذه الظواهر بوصفها نتاجاً لأفكار متطرفة، وكتاب متطرفين، ممن وراء الحدود، وحتى وراء الأزمنة، كابت تيمية ومحمد بن عبد الوهاب وغيرهما... لكن السؤال الذي لا يجيب عنه المرسوم، وهو السؤال الأهم: في أي ظروف يمكن للأفكار المتطرفة أن تنتشر؟ فمحاولات حجب ومنع كتب بعينها وأفكار بعينها، ضمن عالمنا المعاصر وبوجود الإنترنت والفصائيات ليس أكثر من قبض للريح، بل وعلى العكس من ذلك، فإن عمليات

الحجب باتت فاتحاً للشبهة بالنسبة لكثيرين، فكل ما تحجبه «السلطة»، أية سلطة، يكتسب من حيث يملك أو لا يملك، قيمة أخلاقية ما في نظر أعداد كبيرة من الناس، وخاصة في نظر الشباب، وتفسير ذلك في ظروف ذلك الشباب...

واستكمالاً لسؤال الظروف التي تسمح بانتشار التطرف، لا بد من الوقوف عند عاملين متداخلين وحاسمين:

أولاً: الوضع الاقتصادي الاجتماعي- السياسي

البيئة المناسبة لانتشار التطرف، هي بيئة الفقر المستديم الذي لا فكاك منه، والذي يغلق في وجه الشباب أي أمل بحياة كريمة «في هذه الدنيا»، ويفتح أبواب الخيال لحياة كريمة «في الآخرة». ولكن البيئة تصبح أكثر جهوزية حين يترافق الفقر مع التهميش، والمهمشون هم العاطلون عن العمل لفترات طويلة، أو الذين يتنقلون مرغمين بين أعمال غير مستقرة وبأجور زهيدة، ويبقون على قيد الحياة بقدرة قادر كما يقال. وإذا ترافق الفقر والتهميش مع حرمان الناس من حقهم بالصراخ ألماً من واقعهم، عبر السطوة الأمنية والانخفاض المريع في مستوى الحريات الديمقراطية، فإننا نكون قد أمأنا البيئة المثالية للتطرف... هذا بالضبط هو واقع الحال في سورية.

ثانياً: الهوية الوطنية ومنظومات الأمان الاجتماعي

إن بروز مشكلات تتعلق بالتطرف، وبالطائفية خاصة، تشير إلى أن الهوية الوطنية للبلد المعني قد تعرضت لهزة قوية وعميقة، بات الناس معها يلتجئون إلى انتماءاتهم الصغرى السابقة للانتماء الوطني، كالانتماء للعشيرة أو الطائفة أو العائلة. ينتج ذلك عن فقدان أو تدني مستوى منظومات الأمان الاجتماعي التي من المفترض أن

تقدمها الدولة، نقصد بذلك منظومات الأمان بكل معانيها، الاقتصادية والاجتماعية وضماً التعليمية والخدمات الطبية، وأيضاً: الأمان ضد المتسلطين والمتنفذين... فحين يجد سوريون كثر أنفسهم غزلاً في مواجهة الواقع، وجهاز الدولة لا يحميهم بل يغض الطرف عن نهبهم وقمعهم ويساهم بذلك مساهمة نشطة عبر رفع الدعم والخصخصة وتوزيع الثروة الجائر ونشاط الأجهزة الأمنية، فإن الناس ستبحث عن وسائل للحماية، كأن يلجأ الفرد إلى متنفذ ما ليحتمي به إن استطاع لذلك سبيلاً، ولكن في الحالة العامة يجري اللجوء للعائلة والعشيرة والطائفة والدين...

أي: أن محاولات حل مشكلات التطرف والطائفية عبر إجراءات فوقية كمثال الموجودة في المرسوم 16، رغم أن بعضها قد يكون ضرورياً، لن تكون نتيجته عدم الوصول إلى حل فقط، بل ستؤدي إلى تعقيد إضافي للمشكلة، لأن الموضوع ببساطة سيتحول إلى ما يلي: الناس المخذوكة من الوضع الاقتصادي الاجتماعي الأمني، والتي يزر جزء منها همه للسماء عبر الممارسة الدينية، سيجري الآن تنظيم ومراقبة عملية زفيرهم تلك! الأمر الذي سيخلق مزيداً من التطرف.

هناك جانب آخر في المرسوم يحتاج إلى معالجة منفصلة، ولكن لا بد من الإشارة إليه أولاً: ما العلاقة بين هذا المرسوم وبين استثمارات إعادة الإعمار، خاصة في الإطار العقاري؛ إذ من المعروف أن حجم الأوقاف في بلدنا هو حجم مهول بالمعنى العقاري. وما الآليات «القانونية» التي يتضمنها المرسوم بما يخص استثمار تلك الملكيات؟ وهل من طريقة لرقابة شعبية على كيفية استخدام تلك الأملاك؟ وهل يتيح المرسوم مجالاً إضافياً لإبعاد تلك الملكيات عن رقابة الناس؟

شمس الأفول الأمريكي لا تغطي بغربال



لا يزال المنطق السائد في التعاطي مع التغيرات الحاصلة في الوزن النوعي للولايات المتحدة الأمريكية ميالاً في اتجاه رفض حتى أكثر الحقائق سطوعاً، والتي تشير بوضوح إلى انقلاب الموازين الدولية تدريجياً لغير المصلحة الأمريكية. فما الذي يمكن سرده اليوم في سياق تحليل عملية التراجع هذه؟

■ محمد خالد

يتعاضد سيل المحللين الاقتصاديين المتنبئين بقرب انفجار أزمة مالية عالمية جديدة، منهم من يتحدث عن انفجارها في نهاية العام الجاري، ومنهم من يتوقع عام 2019 موعداً لها، أما أبعد التوقعات فلا تتجاوز عام 2020، أي: بعد عامين من الآن. وإذا ما أخذنا بالاعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تخوض هذه الأزمة بموازين اليوم، وبالنظر إلى مجموعة أخرى من المؤشرات، يحق لنا القول: إن مسألة تداعي الوزن النوعي للولايات المتحدة في ظل تضيق الخيارات أمامها هي مسألة باتت في المدى المنظور.

الأزمة آتية والمشهد مختلف

تقع واشنطن اليوم في مشهد بالغ التعقيد، وما إن يفتح الباب أمامها لحل إحدى المسائل العالقة لديها، حتى تنفتح معه أبواب لتعقيدات أخرى. وينسحب هذا الكلام على وضع الدولار والنظف عالمياً، والنظام المالي العالمي، والعقوبات الاقتصادية، وسباق التسلح الجاري، والتجارة الدولية، فضلاً عن تعقيدات مشهد الانقسام الداخلي في الإدارة الأمريكية.

عندما خاضت الولايات المتحدة المواجهة الاستراتيجية في القرن العشرين، خاضتها في وجه عملاق عسكري هو الاتحاد السوفييتي، إلا أن تصدرها كعملاق اقتصادي، سمح لها بحسم موازين القوى لمصلحتها في

نهاية المطاف. أما في ظل التوازنات الدولية اليوم، تضطر واشنطن لخوض المواجهة ذاتها، لكن باختلاف جذري في المشهد، حيث لا تخوضها في وجه روسيا التي تمثل عملاقاً عسكرياً في هذا السياق، بل وفي وجه الصين - القوة الاقتصادية النامية رقم واحد عالمياً.

يسمح هذا الواقع الجديد بتقييم منطق الاستفراد الأمريكي الذي ساد في المرحلة السابقة، ويضع الخيارات الأمريكية في حالة ضيق لا مثيل لها، مما دفع واشنطن في كثير من النواحي أن تجد نفسها تغادر مساحات واسعة - عسكرياً وسياسياً واقتصادياً - كانت تغطيها سابقاً معتمدة على تسيدها للعالم من جهة، وعلى الضعف في خلق البدائل على الصعيد العالمي ثانياً.

الحلفاء التقليديون «ينحرفون» عن المسار

كذلك الحال، لم تعد الولايات المتحدة قادرة على خوض هذه المواجهة بالاعتماد على ما أمكن تطويعه سابقاً من دول حليفة لها. إذ يقع على رأس هذه التغيرات التبدل الجاري في العلاقات الأمريكية الأوروبية، فقد فتحت التطورات الدولية بما في ذلك تصاعد القطب الروسي الصيني خيارات واسعة أمام الطرف الأوروبي الذي باتت تشكل العلاقات التي تربطه مع واشنطن خسارة وعبئاً عليه أكثر مما هي سند ودعم.

وهنا، لا نقول إن أوروبا قد وصلت إلى حالة من القطع النهائي مع

الولايات المتحدة، ولكن الحديث يدور عن تصاعد عملية التفكك في الحلف الأمريكي الأوروبي الذي شكّل عماداً قوياً للتدخلات الأمريكية المسافرة بأشكالها المتنوعة في عدد من مناطق العالم. وعلى هذا النحو، ينسحب التحليل على معظم الحلفاء التقليديين لواشنطن، التي لم يعد لديها ترف التفكير في إرضاء الحلفاء حسب النمط السابق، بل خلافاً لذلك، تشرع في التفكير بهؤلاء الحلفاء بوصفهم مادة للاستغلال ولإبطاء عملية تراجعها، حتى لو تعارض ذلك مع مصلحة الحلفاء أنفسهم، بل حتى وإن وصلت هذه العملية في بعض الحالات إلى مرحلة التهديد الوجودي لهؤلاء الحلفاء.

الانقسام في «البيت الداخلي»

سبق أن أكدنا في أكثر من مكان: أن المتابع لمراكز البحث الأمريكية المرتبطة بالقوى المتصارعة داخل الإدارة يمكنه أن يلحظ بسهولة، أن معظم هذه التحليلات تتقاطع في نقطة غالباً ما تتجاهلها وسائل الإعلام في المنطقة، وهي تحديداً الاعتراف الضمني بتراجع الوزن النوعي للولايات المتحدة عالمياً، غير أن الصراع يدور حول أولويات هذا التراجع، وفي درجة ما حول الطريقة التي سيتم على أساسها التراجع.

وعلى هذا الأساس، ثمة تيار مالي بحث يمثل رأس المال المالي العالمي الإجرامي، ورقبة هذا التيار موضوعة تماماً تحت سكين الضربات التي توجهها القوى الدولية الصاعدة صوب الدولار الأمريكي، ولهذا فإن هذا «التيار الفاشي» المهتد وجودياً يرى ضرورة توسيع نطاق الاستفزازات العسكرية

وخلق بؤر التوتر وتأجيجها على التخوم الروسية والصينية. في المقابل، هناك تيار أقرب في بنيته الاقتصادية للإنتاج الصناعي، والضربات التي تقوم بها القوى الصاعدة ضد الدولار الأمريكي تكبده خسائر فادحة جداً، لكنها لا تهدده وجودياً، وهو ما نصطح عليه «التيار العقلاني»، ذلك لأنه وإن تقاطع مع الأول في الاعتراف بالتراجع الأمريكي عالمياً، إلا أنه يفضل القيام بعملية تراجع منظم تضمن بقاء الدولة الأمريكية بعيدة عن انعكاسات الماضي في خيار المواجهة المفتوحة، التي لم تعد وفقاً لموازين اليوم تميل لمصلحة الحلف الأمريكي، وذلك لا يمنع «التيار العقلاني» من الاستفادة من زخم الفوضى الفاشية التي يقوم بها التيار الأول.

أما الجديد في هذا السياق، فهو أن القول بأننا أمام أزمة مالية عالمية جديدة، ستضطر الولايات المتحدة فيها أن تتعرض لخسائر ما، سوف يفاقم حالة الانقسام في «البيت الأمريكي»، حيث يجري الصراع حول أي من التيارين سوف يتكبد عناء هذه الخسائر؟

الولايات المتحدة ليست استثناء

يصعب على قصيري النظر في دراسة واقع صعود وهبوط الإمبراطوريات فهم أن الإمبراطورية هي ظاهرة تاريخية، أي: أن وجودها مرتبط بجملة من العوامل التي بمجرد زوالها يزول الأساس الذي بُنيت عليه الإمبراطورية وتدخل بالتالي في طور الأفول، وهو ما حدث عبر التاريخ، فواشنطن التي خبرت مرحلة أفول الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، إنما تشهد اليوم عوامل أفولها في ظل صعود قوى جديدة في المشهد الدولي.

الإمبراطورية هي ظاهرة تاريخية أي أن وجودها مرتبط بجملة من العوامل التي بمجرد زوالها يزول الأساس الذي بُنيت عليه الإمبراطورية وتدخل بالتالي في طور الأفول

اللاجئون في مخيم سليمان شاه.. ابتزاز وعرقلة



منذ انفجار الحرب والأزمة بدأت رحلات الهروب واللجوء للمواطنين السوريين في المنطقتين الشرقية والشمالية، بسبب الأعمال المسلحة، لكنها لم تكن على شكل موجات إلا بعد هيمنة التنظيمات التكفيرية، بدءاً من هيمنة «جبهة النصرة» في النصف الثاني من عام 2012، ثم هيمنة التنظيم الفاشي «داعش» منذ بداية عام 2013، بدءاً من محافظة الرقة، التي سقطت في الشهر الثالث منه.

■ مراسل قاسيون

لقد نزحت وهربت عوائل بأكملها، وخلت قرى وبلدات بأكملها وخاصة المنطقة الشرقية ككل، وكانت وجهات النزوح واللجوء، قسم إلى الداخل السوري، ونسبة كبيرة منهم إلى تركيا، التي قدمت بعض التسهيلات لهؤلاء لاستثمارهم لاحقاً اقتصادياً وسياسياً، وحتى عسكرياً في تشكيلات مسلحة خاضعة لها بشكل مباشر، حيث وصل عددهم إلى أكثر من مليوني لاجئ، والبعض سكن في المدن التركية، والغالبية جرى توزيعهم على عدة مخيمات، ومنها: مخيم سليمان شاه وسروج.

مخيم سليمان شاه

يضم مخيم سليمان شاه حوالي 40 ألف لاجئ غالبيتهم من المنطقة الشرقية وشمال حلب، وكان شبه معتقل كبير، حيث لا يستطيع اللاجئ المغادرة والعودة دون موافقة، وفي وقت محدد، ناهيك عن استغلال الشباب والرجال وحتى النساء اجتماعياً واقتصادياً، بالإضافة إلى المعاملة السيئة التي دفعت البعض للانتحار هرباً من البؤس والضغط والاستغلال.

كما استخدم النظام التركي كارثة اللاجئين الإنسانية كورقة ضغط وابتزاز، سياسياً واقتصادياً، سواء على مستوى علاقته مع دول أوروبا أو مع المنظمات الدولية والأممية، وكان يعيق ويمنع عودة هؤلاء إلى وطنهم من أجل ذلك!

الطرد من المخيم

منذ حوالي 10 أيام تفاجأ اللاجئون في المخيم، ودون سابق إنذار، بالإعلان، وعبر مكبرات الصوت في الجوامع الموجودة في المخيم، أن المخيم سيفلق، وأمهلوا اللاجئين حتى تاريخ 2018/10/26، وعليهم البحث عن منازل يستأجرونها، ثم أذاعوا مرة أخرى أنه من يريد الذهاب إلى مخيم سروج عليه التسجيل، لكن تفاجأوا مرة أخرى أن اللاجئين في مخيم سروج تم إبلاغهم بإغلاق المخيم أيضاً، وأنهم مثلهم من لا يغادر المخيم سيطر طرداً، وتم لصق بلاغ الإغلاق على مدخل إدارة المخيم، كما ويمنعون اللاجئين من الحصول على نسخة منه، أو حتى تصويره، وإلا سيعتقل وسيُنال حسابه، فكيف بمن يحاول أن يعترض على ذلك؟

40 ألف ليرة سورية آجار المنزل!

بدأ قسم مهم من اللاجئين بالمغادرة، والغالبية منهم اتجهوا إلى أورفا أو إلى مرسين كونها منطقة زراعية، لعلمهم يجدون عملاً يساعدهم على العيش، وخاصة أنهم سيحرمون من المساعدة المالية التي كانت مخصصة لكل لاجئ، والتي كانت تتناقص باستمرار سابقاً، والبقية تشتتوا في مختلف المدن التركية، والمهم: أن أقل آجار يعادل 40 ألف ليرة سورية، وارتفعت آجارات المنازل للضعف، عدا تكاليف المعيشة، وقيل لهم أن هناك تعويضات لكل لاجئ، لكن الواقع غير ذلك، لأن هناك مخيمات أغلقت ولم يحصل

اللاجئون على شيء! فمن أين للاجئين أن يحصلوا على ما يبقينهم أحياء؟ يضاف إلى ذلك كله، أنه ومنذ تبليغ اللاجئين بإخلاء المخيم توقفت المدارس عن الدوام، وباتت أسر الطلاب في حيرة، بين البحث عن مكان وسكن وبين مصير أبنائهم ودراساتهم، وهذا أيضاً كان من الهوم المضاعفة الإضافية على هؤلاء، ألا يكفيهم أنهم حرموا من التعليم، من قبل المسلحين والمجموعات التكفيرية سابقاً!

الشعب السوري ضحية!

تواصلت قاسيون مع عدد من اللاجئين في مخيم سليمان شاه ونقلوا لها معاناتهم، ناشدين المساندة، خاصة أن ما جرى ويجري يتم وسط تجاهل إعلامي كبير وعدم اهتمام من المنظمات الدولية.

ع/ج قال: «والله شيء يحزن القلب بالنسبة لأهل المخيم، عشنا الفقر والجوع والخوف والرعب من الإرهابيين في وطننا، وبحثنا عن اللجوء لعلنا نحصل على شيء من الأمان، وما يقينا ذلك الحاجة والعوز، لكن ما قرره الأتراك الآن بإغلاق المخيمات، يعني «روح دبر حالك» وسط مجموعة من مصاصي الدماء، والإعلام مغيب، ومنعوا الحصول على قرار الطرد، لشدة الإجراءات الأمنية وخوف اللاجئين المهجرين من الاعتقالات، كما في الداخل. إننا ضحية، يوجد لاجئون كثر لا معيل لهم وأرامل ومن ذوي الاحتياجات الخاصة، «والله رجال صارت تبكي»، ذاعوا الخبر فجأة، وكذبوا علينا بالتعويضات، ولا يمكننا استئجار منزل، ولا نعرف ماذا نفعل وأين نذهب، لقد أراد البعض منا تسجيل اسمه للعودة إلى وطننا سورية ومنعونا. إنهم يتآمرون علينا وعلى الشعب السوري ككل في الداخل

والخارج، حالتنا مزرية، نريد حلاً ينهي مأساتنا!»

س/م قال: «هربنا من ويل الحرب والقصف، ومن ذبح التكفيريين، والآن الأتراك يذبحونا «ربونا كما الجزار يربي الخراف وفي النهاية يذبحها» إننا نموت كل يوم مرات، كل يوم يذاع خبر إخلاء المخيم من الجوامع، غالبية اللاجئين في المخيم من النساء والأطفال وكبار السن والعاجزين، نريد من يضمن لنا الحياة على الأقل بدل الموت في الشوارع، وخاصة أن الشتاء قادم، والمصيبة أنه لا أحد يهتم بنا، لا الإعلام ولا المنظمات الإنسانية الدولية، حتى حكومتنا لم تقدم لنا شيئاً، الأمان والاطمئنان ما يمكننا من أن نتأمل العودة إلى بيوتنا ومدننا وقرانا، أين من يتحدثون عن حقوق الإنسان، هل هناك من يسمع صوتنا؟»

مطلب إنساني وسط بازارات العهر

ما سبق بعض وجزء من أوجه معاناة اللاجئين السوريين في المخيمات التركية مؤخراً، التي هي كما معاناة اللاجئين السوريين في لبنان والأردن، مغيبة وسط التجاهل الإعلامي الدولي والمحلي، وعدم الاهتمام واللامبالاة الإنسانية بهم وبحقوقهم، خاصة في ظل استمرار المساعي البائسة واليائسة من أجل عرقلة الحل السياسي، والتي تعتبر ورقة اللاجئين الإنسانية إحدى أدواتها الاستثنائية في بازارات العهر السياسي التي تقوم بها وتمارسها بعض القوى المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك العرقلة لمنع هؤلاء من العودة إلى بلدهم.

ومطلب هؤلاء الوحيد يتجلى بحقهم في العودة إلى وطنهم مع توفير كل الضمانات والظروف التي تؤمن وتسهل لهم ذلك، بما في ذلك ضمان عدم الملاحقة.

تفاح السويداء ومقص الاستغلال

تشير بعض التقارير إلى أن مساحة الأراضي المزروعة بأشجار التفاح في محافظة السويداء تقدر بحدود 16000 هكتار، وبأن عدد الأشجار الكلي بحدود 3 ملايين شجرة تقريباً.



بعض التقارير الإعلامية إلى أن «نسبة الضرر بسبب العوامل الجوية خلال فصل الشتاء الماضي كانت أكثر من 70 % في محصول التفاح». معاون مدير زراعة السويداء قال عبر إحدى وسائل الإعلام مؤخراً: «إن المديرية تعمل على مشروع لتعويض المزارعين ممن تضررت أراضيهم بفعل عوامل الطقس، مشيراً إلى وجود اقتراح من قبل وزير الزراعة لمضاعفة التعويض بحيث يعوض للفلاح بنسبة 20% من تكلفة الإنتاج للأراضي المتضررة أكثر من 90%، ولكن لم يتم إصدار القرار بعد، علماً أن كمية محصول التفاح هذه السنة تبلغ 70 ألف طن، 50 % منه متضرر».

مقص الاستغلال

واقع الحال يقول: إن الفلاح سيبقى رهينة مقص الاستغلال في السوق، بين أسعار تكاليف الإنتاج ارتفاعاً، والتي يتحكم بها التجار، وبين أسعار المحصول انخفاضاً، والتي يتحكم بها الضمّانة والتجار والمسايرة أيضاً، مع الأخذ بعين الاعتبار تحكم هؤلاء بوسائل النقل أيضاً، حيث من الصعب بمكان تأمين شاحنة نقل لمن قد يتبادر لذهنه نقل محصوله إلى أسواق الداخل في المحافظات الأخرى، كما من الصعوبة بمكان أن يتم التمكن من تأمين مستودعات تخزين مبردة للمحصول عند قطافه لتسويقه لاحقاً، باعتباره تحجز مسبقاً من قبل التجار والضمّانة، والنتيجة: أن الفلاح وموسمه ومعيشتة ومستقبله أصبحت عاملاً بعد عام رهناً للسوق ولجشع التجار، على عين الحكومة ومسمعا، برغم كل الحديث الرسمي عن الدعم والدور التسويقي.

قاسيون ترصد المعاناة

قاسيون تجولت بين البساتين والتقت مجموعة من الفلاحين الفقراء الذين تحدثوا عن أزمة تسويق التفاح والتلاعب بالأسعار والتضييق على الفلاح كي لا يسوق بضاعته بنفسه، إلا عن طريق الضمّانة أو التجار الكبار الذين يصرونه إلى الخارج ويبيعونه بالعملة الصعبة التي تحتاجها الدولة، ليستفيد الجميع ويبقى الفلاح الخاسر الأكبر.

الفلاح أبو رسلان: «اضطرت لبيع كيلو التفاح بحدود 60 ليرة فقط، فلا خيار أمامي إلا أن نبيع المحصول بأسعار زهيدة، بسبب الأضرار التي لحقت بالموسم بسبب «البرد»، وبسبب غياب الدعم الحكومي»، مضيفاً: «التجار هم من يتحكمون بتسعير الموسم، وبالتالي بالفلاح وجهده، فقد خسرت هذا موسم هذا العام أيضاً، ولم أتمكن من تغطية تكاليف الإنتاج».

الفلاح أبو غسان قال: «بعد كل الجهد والتعب والمعاناة من ارتفاع التكاليف نقع بالعجز، كل التكاليف ارتفعت أسعارها التي أصبحت لا ترحم، من المبيدات التي ارتفعت أسعارها عدة أضعاف، إلى تكاليف اليد العاملة بالفلحة والقطاف والتوضيب، وصولاً إلى تكاليف التخزين والتبريد إن وجدت، وكل ذلك يدفع من جيب الفلاح وعلى حساب معيشتة».

مطالب وعود

مع بدء الموسم كانت مطالب المزارعين تتمثل بأن يتم استرجار كامل المحصول من قبل السورية للتجارة، من أجل الحد من جشع التجار واستغلال المسايرة، بالإضافة إلى تعويضهم عن خسائر الأضرار التي لحقت بمحصولهم بنتيجة سوء الأوضاع الجوية. وقد أشارت

ترتفع أبداً بالنسبة نفسها لارتفاع باقي التكاليف، ناهيك عن ارتفاع تكاليف المعيشة الكارثي، والفارق شاسع بين أجره اليد العاملة عموماً والزراعية خصوصاً، بسبب العرض الكبير من اليد العاملة في السوق الزراعية.

السورية للتجارة دور خجول

لقد باشر فرع السورية للتجارة بالسويداء عمليات تسويق محصول التفاح من المزارعين للموسم الحالي، من البساتين مباشرة عبر سيارات الفرع، وذلك وفق الأسعار التأشيرية المعتمدة والبالغة للكيلو الواحد للصف الأحمر للنوع الأول 230 ليرة، وللثاني 210 ليرات، وللثالث 120 ليرة، وللصف الأصفر للنوع الأول 220 ليرة، وللثاني 200 ليرة، وللثالث 110 ليرات، وللصف الموشح الأول 210 ليرات، وللثاني 180 ليرة، وللثالث 90 ليرة.

والجدير بالذكر أن أكثر من 60% من إنتاج السويداء هذا العام هو من الصف الثالث بسبب العديد من العوامل الطبيعية، والتي أضرت بالإنتاج وتحديدا الصف الأول منه، وهذه النقطة تحديداً هي التي فسحت المجال واسعاً للتجار للتلاعب بالأسعار والضغط على حاجة الفلاحين لمبالغ مادية، بغية تسديد الديون الناتجة عن عملية الإنتاج ذاتها، وبسبب التخوف الكبير لدى الفلاحين من كساد الإنتاج وفساد جزء كبير منه في حال تأخر القطاف، وبسبب عدم قدرة السورية للتجارة على الاسترجار إلا ما يقارب 35 % من إنتاج التفاح من الصف الثالث، الأمر الذي سيفضي إلى بيع ما يقارب 65 % من الصف الثالث لهوامير التجار في المحافظة، وبالسعر المحدد من قبلهم أو أن يترك الفلاح التفاح على الشجر وليمة للطيور.

■ وائل منذر

وقد تزايدت معاناة المزارعين من مشكلة تصريف الإنتاج منذ بداية سني الحرب والأزمة نتيجة إغلاق معبر نصيب الحدودي مع الأردن، باعتباره المنفذ الرئيس لتصريف إنتاج المنطقة، الأمر الذي فسح المجال واسعاً أمام التجار لشراء المحصول بأسعار رخيصة من الفلاحين والمزارعين بسبب صعوبات التسويق وتصريف الإنتاج، وبذريعة إغلاق المعبر، وفي ظل غياب الدعم والرقابة الحكومية، وتفشي النهب والاستغلال العنفي للتجار.

تكاليف عالية واستغلال

لا جديد هذا العام عن الأعوام السابقة، فالأسعار التي يعرضها «الضمّانة» - وسطاء الشراء بين الفلاح والسوق - هي إعلان صريح بنية النهب والاستغلال. ومع غياب أي أثر للأجهزة الرقابية، وغياب قنوات التسويق الحكومية لكامل محصول التفاح، وقع الفلاح مجدداً في شباك الاستغلال والفساد.

وقد ارتفعت أسعار تكاليف الإنتاج الزراعي بشكل جنوني، بدءاً من أسعار عبوات الرشوش وكيلو السماد عموماً التي ارتفعت أكثر من 4 أضعاف لأنها مرتبطة بالدولار، والذي لا حاكم له في هذا البلد على ما يبدو إلا جيوب حيتان المال، ثم هناك تكاليف الحراثة والتقليم وعملية الرش، والتي ارتفعت جميعها بسبب ارتفاع سعر ليتر المازوت الحر لبيع ما بين 250 - 300 ل.س في الشهرين الأخيرين، وعدم إمكانية تأمين الكميات المطلوبة من الدولة، طبعاً يضاف إليها ارتفاع تكاليف اليد العاملة، مع ملاحظة أن أجره اليد العاملة لم

مدارس حلب.. فوضى وتراكم للمشكلات



1000 ل.س باليوم الواحد ضمن وسائل نقل غير مريحة، حيث يضطر المدرس لقطع مسافة ساعة ونصف واقفاً على قدميه من شدة الازدحام، والسؤال هنا: كيف لمدرس تحت هذه الظروف من الضغط والإنهاك أن يكون بحالة فاعلة ومنتجة؟

معاونة أهالي

في الوقت الذي يجب أن تتحول المدرسة إلى مصنع بشري يسهم في إعادة الإعمار، فتكون الخزان البشري المسهم في البناء مستقبلاً، تحولت المدارس اليوم إلى عبء مادي على ذوي الطلاب، كسر كاهلهم بالمتطلبات المتزايدة، في الوقت الذي لا يوجد أي انعكاس لعملهم على الأرض سوى أنهم يرسلون أولادهم للتعليم، ولكن يعودون إليهم منحرفين حسب تعبير بعض الأهالي، الواقع الذي يجعلهم مدفوعين مكرهين لإرسالهم إلى المدارس الخاصة وتحمل عبئها المادي لتحسين تحصيلهم العلمي، هذا لمن استطاع لذلك سبيلاً، أما من لم يستطع فهو إما مجبر على إخراجه من المدرسة لتعلم صنعة، أو تحمل تبعات هذا الواقع وما فيه من مخاطر والاعتماد على جهود الطالب الفردية، وهو أمر صعب ضمن هذه الظروف، وكان المطلوب إفراغ المدارس الحكومية العامة من دورها التعليمي والتربوي!

والسؤال على السنة الحليين بعد ذلك كله: أين دور مديرية التربية من كل ما جرى ويجري، سواء على مستوى إدارة وتوجيه العملية التعليمية في المدارس، أو على مستوى تأمين مستلزماتها، أو على مستوى الصعوبات التي يواجهها المدرسون، أو على مستوى الظواهر السلبية المنتشرة في المدارس، أو على مستوى انتشار ظاهرة الدروس الخاصة والتعليم الخاص و«الكاكين التعليمية»؟

اللائقة، لدرجة التعنيف النفسي، وفي بعض الحالات وصل التعنيف الجسدي لدرجة وقوع ضرر مباشر على الطالب والحق أذى به، وتهديد ذويه وزملائه برفع تقرير «إرهاب» في حال التقدم بشكوى أو الشهادة بهذا الخصوص، والتبرير هو ممارسات بعض الطلبة، مثل: قيام أحد الطلاب بإهانة مدرسه والتعرض له بكلام بذيء لمجرد أن والده «مدعوم»، لنقع أمام خلل فاقع، أضاع مكانة المدرس، وأجهز على العملية التعليمية القائمة على الاحترام المتبادل، فكل المثلين الفاقعين تم سحبهما كنموذج يتم تعميمه والتعاطي معه كحالة عامة، الأمر الذي يضر بالجميع.

يضاف إلى ذلك أيضاً تفشي ظاهرة التدخين بين الطلبة وبأعمار صغيرة جداً، ما سهل إمكانية الترويج لغيرها من الظواهر المضرة، كالحشيش والمخدرات أيضاً، سيما وأن التدخين بات عادياً ومحاولات رده ما زالت دون المطلوب، باعتبار أن الأمر بحاجة لتضافر جهود عدة جهات مجتمعة، والتي إلى الآن لم تشتر بخاطر ذلك على الواقع الصحي والنفسي والعلمي لهذا الجيل، على ما يبدو!

معاونة مدرسين

للمدرسين أيضاً معاناتهم التي لا تنتهي، حيث يشتكي العديد من مدرسي العقود بحلب، والذين لديهم خدمة 6 سنوات تقريباً، من نقلهم إلى الريف، مع وعود بأن ذلك هو حالة مؤقتة ريثما يتم الإعلان عن تعيينات جديدة، هذا في العام الماضي! ليعودوا ويتقدموا بطلبات نقل مرة أخرى، وخاصة في حالة وجود عدد كبير من الشواغر في المدينة، ليتم تكليف مجازين بسد هذا النقص بإعطاء ساعات في تلك المدارس!

ما يضع على هؤلاء المدرسين أعباءً مادية كبيرة، حيث تصل تكلفة المواصلات إلى

لم يمض الشهر الأول من العام الدراسي إلا وتعلالت الشكاوى من الواقع الذي تعانيه المدارس في حلب، لكن المذهل أن المشكلات كانت شبيهة عامة شملت أرجاء المدينة كافة، دون التفاخي عن خصوصية كل منطقة على حدة، وهو ما انعكس سلباً على مسيرة العملية التعليمية، وللأسف لم تجد هذه الشكاوى أذنأ مصغية وخاصة أن العديد منها مستمر من العام الدراسي الماضي.

■ مراسل قاسيون

مدارس خارج الخدمة

رغم التصريحات الإعلامية على المستوى الوزاري والمستوى المحلي عن جاهزية التربية بكوادرها ومدارسها لاستقبال العام الدراسي الجديد، إلا أن العديد من المدارس، وخاصة في أطراف المدينة، إلى الآن خارج الخدمة من حيث جاهزيتها، سواء على مستوى هيكلها الخارجي أو من حيث البنى التحتية، ومن ناحية الأثاث المدرسي، وغيرها من مستلزمات أولية لائقة بالطلاب ولو بالحد الأدنى المتواضع، لنسأل عن هذه الجاهزية؟ فالعديد من المدارس صفوفها بلا مقاعد وبلا أبواب، إضافة إلى قلة المدارس في بعض المناطق، ما يجعل ضرورة الإسراع بتأهيلها أمراً ملحاً.

وما كان منها بكامل الجاهزية هي متخمة بالأعداد الهائلة لطلابها، التي وصلت إلى ما يفوق 60 أو 70 طالباً في كل شعبة صفية، وهو الأمر الذي يضرب بقابلية التلقي لدى الطلاب عرض الحائط، ويجهد المدرس في السيطرة على هذا العدد لمدة 45، فهل هو يضبط أم يعطي الدرس؟

عجز في الكادر التدريسي

النقص اللوجستي بجاهزية المدارس لم يقف عند البنى التحتية والمستلزمات، فالعديد من المدارس تعاني عجزاً في الكادر التدريسي، والبعض منها العجز فيها مذهب، دون وجود أي مبرر أو تصريح من قبل التربية، وفي

بعض الأحيان يتم التستر على هذا العجز، أو تغييبه، دون معرفة السبب أو لحساب من؟ في مقابل الحديث عن ظاهرة ملء بعض الشواغر بالمدرسين الوكلاء لقاء مبالغ مالية أحياناً!

المدارس التي نجت من هذا العجز، عانت من نواحي أخرى، كالبلبلة في توزيع الحصص والمواد الدراسية، تحت حجة أنها حالة طبيعية! لكن ما هو ليس طبيعياً هو أن حالة البلبلة هذه تنعكس على الطلبة مباشرة وعلى مستقبلهم، في تحمل ضياع الوقت والتقصير في إنجاز المناهج، أي: هم ينتقلون إلى المرحلة الأعلى بناتج تحصيلي ضعيف لا يعكس حقيقته الامتحانات الموسومة بالتسيب وتفشي حالات الغش في وضوح النهار، وهو الأمر الذي وصل إلى مرحلة من الفجاجة أنه بات طبيعياً وعادياً وغير مستهجن!

ظواهر مستهجنة

ربما الاستهجان لم يقف عند هذا الحد، فالعديد من الظواهر المستهجنة الحاصلة في المدارس لا يمكن فصلها عن واقع العملية التربوية والتعليمية المتردي، فالفاسد والمحسوبيات فتحت الأبواب مشرعة لتبرير وتغطية بعض الممارسات السلبية تحت مسمى «مدعوم»، وربما تخطى الأمر إلى وقوع الظلم على الطرف المظلوم ضعفين، دون رادع.

منها: قيام بعض المدرسين بضرب الطلبة بالعصي، وفي إحدى الحالات قامت إحدى المدرسات بضرب الطلاب بخرطوم مياه، والتلفظ بكلمات نابية لا تليق بمهمة المعلم

تحولت المدارس اليوم إلى عبء مادي على ذوي الطلاب كسر كاهلهم بالمتطلبات المتزايدة

عولمة مشكلة العشوائيات للحل أم للهروب؟



■ عاصي اسماعيل

بات من الطبيعي أن تصطدم آمال المواطنين بالتصريحات الرسمية، كما لم يعد من المستغرب بالنسبة إليهم أن تبدو بعض مشاكلهم المزمنة وكأنها مشاكل مستجدة بحسب بعض التصريحات، حيث تؤول حلولها مراراً وتكراراً، وبحيث تكبر هذه المشاكل وتنتعق عمماً بعد آخر.

مشكلة مناطق السكن العشوائي تعتبر واحدة من الأمثلة الحية على هذا المستوى، فبرغم عمر العشوائيات المديد والطويل، وبرغم الحديث الرسمي وغير الرسمي عن مشكلة السكن والإسكان المزمنة، ما زالت التصريحات تتكرر بشأن الحلول المزمنة بشأنها، وكأنها مشكلة نشأت الآن، مع هامش زمني طويل للحلول المقترحة وصولاً لوضعها بالتنفيذ، في حال تم ذلك أصلاً!

حل مفتوح الأجل

الترجمة العملية على ذلك كانت على لسان أحد أعضاء المكتب التنفيذي في محافظة دمشق، الذي بشر المواطنين بأن: «المرحلة الحالية لتنظيم المناطق العشوائية تقتصر على التخطيط»، وبأن: «الخطة الزمنية لهذه المرحلة تبدأ هذا العام 2018، وستمتد حتى عام 2024»، أما المفاجأة فقد كانت حول مرحلة التنفيذ والتي من الممكن أن تمتد لـ 50 عاماً، بحسب ما صرح به عبر إحدى وسائل الإعلام نهاية الأسبوع الماضي.

مرحلة المخططات التي تم الحديث عنها شملت العشوائيات في كل من «برزة- القابون- جوبر- الزاهرة- التضامن- دف الشوك- المزة- 86- حي الورد- سفح قاسيون- المعضية- معربا»، حيث سيكون البدء بمناطق القابون وجوبر وبرزة، والنهاية بمنطقتي المعضية ومعربا، والتي ستستغرق 6 سنوات من الآن، لتأتي بعد ذلك مصادقتها وصولاً لمرحلة التنفيذ، غير واضحة المعالم ومفتوحة الأجل.

أما اللافت فهو الاعتراف بأن: «مناطق العشوائيات ليست جديدة»، وبأن: «40% من سكان دمشق يقطنون فيها»، وبأن هذه المناطق «موجودة في جميع بلدان العالم وحتى في باريس»، بحيث نتوه بعد ذلك في الإجابة عن التساؤل: هل الغاية من تعميم وجود المشكلة عالمياً هو أحد أشكال الحل، أم أحد أشكال الهروب منه؟

يُشار بهذا الصدد إلى أن حديث عضو المكتب التنفيذي أعلاه عن ظاهرة العشوائيات ليس جديداً، فقد سبق أن صرح في شهر تشرين الثاني من العام الماضي بأن: «ظاهرة العشوائيات موجودة في كل أنحاء العالم، فهي موجودة في فرنسا والمغرب وتونس ومصر وغيرها من البلدان العربية والأوروبية»، وقد أرفق بأن: «الخدمات التي تقدم للمناطق العشوائية لا توجد في أية محافظة أخرى أو حتى دولة أخرى في العالم!»

العودة.. لا معلق ولا مطلق!

القضية الأهم التي تم التوقف عندها من قبل المواطنين من أصحاب الملكيات في بعض المناطق أعلاه، هي: الحديث عن عودة السكان إلى المناطق المتضررة، ومن يحق له العودة ومن لا يحق له ذلك؟ فقد تحدث عضو المكتب التنفيذي بأنه «يحق للمواطنين العودة بعد تهيئة البنية التحتية في هذه المناطق»، ليسمح لهم بعدها بإعادة

الترميم والبناء، ففي حال كانت نسبة الأضرار تتراوح بين الـ 10% إلى الـ 15% يسمح بالترميم والعودة، وفي حال كانت نسبة الدمار في بعض المنازل العشوائية والمخالفة الـ 99% سيتم إعادة بنائها بشكل منظم دون السماح بإعادة ترميمها.

فالحديث وفقاً للنسب أعلاه ترك هامشاً واسعاً بين الـ 15% والـ 99% خارج التصنيف بين السماح بالعودة من عدمها، وهي نسبة كبيرة وفضفاضة تشمل أعداداً كبيرة من سكان هذه المناطق عملياً «لا معلقين ولا مطلقين»، مع هامش زمني فضفاض أكبر على مستوى المخططات المزمنة، والمدى الزمني الطويل المفتوح على التنفيذ والذي يصل إلى 50 عاماً، في حين يتمنى هؤلاء العودة إلى ركام بيوتهم والسكن بما تبقى منها للتخلص من مغبات بدلات الإيجار والاستغلال.

فهل من الممكن أن يطول انتظار هؤلاء 50 عاماً ليعود الأحفاد إلى بيوت الأجداد مثلاً؟!

دراسات واجتماعات وقرارات

في بداية عام 2010 ركز الاجتماع التأسيسي لفريق عمل «مشروع دراسة المخطط التنظيمي العام لمدينة دمشق ومحيطها والمخطط الإقليمي لمحافظة ريف دمشق» على احتياجات المحافظتين وضرورة التنسيق بينهما من أجل تطوير المخططات العامة لهما، وناقش المجتمعون دراسة المخطط التنظيمي العام لمدينة دمشق والتي تهدف لإعداد مصور عام جديد لمدينة دمشق ومحيطها الحيوي لتحديد إستراتيجيات التطوير المطلوبة واستخدامها في إعداد الدراسات التفصيلية لأية مشروعات ودراسات مستقبلية حتى عام 2030، والرؤى والتوجهات الإستراتيجية للمصور العام لمدينة دمشق على المستوى الوطني والإقليمي والمدينة.

في منتصف عام 2012، «أنهت هيئة التخطيط الإقليمي مشروع المخطط الإقليمي لمحافظة ريف دمشق، وآلية التنمية التي ستعتمد لتطوير وتنمية المحافظة»، وأوضح رئيس هيئة التخطيط الإقليمي في حينه، أن «إنجاز المخطط الإقليمي لريف دمشق هو الخطوة الأساسية للتوجهات الإقليمية

للمحافظة بانتظار استكمال دراسة المصور العام لدمشق كي يتم التكامل بين الدراستين لإصدار المخطط الإقليمي لدمشق الكبرى».

وفي شهر تشرين الثاني 2017، صرح مدير الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري عبر إحدى الصحف الرسمية، بأن: «لجنة الخدمات والبنى التحتية في رئاسة مجلس الوزراء ارتأت تكليف الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري بمعالجة ملف مناطق السكن العشوائي»، مضيفاً أنه: «تم تشكيل لجنة قانونية فنية من العديد من الجهات لتعديل القانون 15 لعام 2008 وإعطاء حيز مناسب لمعالجة مناطق السكن العشوائي وحل الإشكاليات المتعلقة بها، فنياً وقانونياً ومالياً».

وقد صرح وزير الإسكان، منتصف أيار الماضي عبر إحدى وسائل الإعلام، أن: «نسبة مناطق السكن العشوائي لا تتجاوز 50% فقط من المناطق السكنية في سورية»، مشيراً إلى وجود: «157 منطقة سكن عشوائي في المدن السورية، ومؤكداً بحينه أن: «حل مشكلة انتشار العشوائيات هو بإعداد مخططات تنظيمية لها».

وفي نهاية شهر أيلول الماضي، وعلى موقع وزارة الأشغال العامة والإسكان ورد التالي: «تركز اجتماع لجنة الإستراتيجية الوطنية للسكن الذي عقد في وزارة الأشغال العامة والإسكان على مناقشة الأفكار والطروحات المتعلقة بالحوار الأساسية لعمل اللجنة، وهي: محور الإحصاء- التخطيط الإقليمي- تأمين الأراضي- مصادر التمويل- الأطر المؤسسية والقانونية- التنفيذ وتقنياته..» وطلب الوزير أن تقدم ورقة عمل مشتركة من التخطيط الإقليمي والعمراني توضح واقع المخططات التنظيمية الحالية ومدى استيعابها وقدرتها مستقبلاً على استيعاب مشاريع سكنية بحيث لا تخلق مناطق عشوائية جديدة».

وربما نجز عن توثيق ما تم بحثه ونقاشه وإقراره رسمياً على مستوى مشكلة المخططات التنظيمية ومناطق السكن العشوائي وغيرها من العناوين المرتبطة بمشكلة السكن والإسكان عموماً خلال العقود الطويلة الماضية، ولا أحد يعلم ما قد يتراكم لاحقاً من تصريحات وقرارات بهذا الشأن، مع

الهوامش الزمنية المفتوحة على التسوية؟! خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تصريح أحد أعضاء المكتب التنفيذي في محافظة دمشق، عبر إحدى الصحف المحلية مطلع حزيران الماضي، بأن: «آخر مخطط تنظيمي صدر لمدينة دمشق كان في عام 1969»، كمثل على عمر المشكلة المزمنة ومالها على المستوى الرسمي حتى الآن!.

مشكلة الغالبية

الحديث عن معالجة مناطق السكن العشوائي يختلف عن معالجة مناطق المخالفات، مع وجود خلط متعمد أحياناً بينهما، فنسبة المساكن في هذه المناطق مجتمعة أكبر من 50% من إجمالي عدد المساكن في سورية، ونسبة القاطنين في هذه المناطق مجتمعة على مستوى دمشق أكبر بكثير من نسبة الـ 40% من سكان العاصمة التي تم الحديث عنها أعلاه، ما يعني بالحصيلة: أن إجمالي من يعانون من هذه المشكلة هم الغالبية من السوريين، وخاصة أصحاب الدخل المحدود والمفقرين.

والملموس بالنتيجة، أن حجم البؤس واللام والمعاناة التي يعيشها سكان العشوائيات والمخالفات، والمأساة التي يعيشها النازحون من بعض هذه المناطق بانتظار السماح لهم بالعودة، لا أحد من الرسميين يقدرها على ما يبدو، خاصة في ظل هذا النمط من التعامل مع هذا الملف المزمن، والتسويق المتتالي لحل مشكلة السكن بشكل عام، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى زيادة حدتها وتعقيفها وتوسيعها، مع عدم إغفال ما تسفر عنه من أوجه استغلال وفساد، يستفيد منها أصحاب الثروات على حساب الغالبية من المفقرين والمهمشين والنازحين.

أخيراً، نختم بما دونّه أحد المواطنين عبر صفحات التواصل الاجتماعي تعقيباً على خبر مشروع الخطط للتنفيذ أعلاه، حيث قال: «ياترى.. عشوائيات باريس أنشئت بعد دفع الرشاوى والإتاوات للبلديات والعاملين بالبلديات وداعميهم ومن لف لفهم وسار بركبهم في المحافظات، كما هي عشوائياتنا أم تمت بدون دفع... والله لن يسامح التاريخ والأجيال كل من ساهم في إنشاء العشوائيات، وكل من تستر عليها، وسمح بها وتركها تنمو وتكبر وتتوسع أياً كان وباي موقع كان».

ازدادت طوابير المواطنين أمام الأفران، وأصبحت كميات الخبز المتدفقة يومياً أقل من الفترة الماضية. أما السبب فهو تراجع كميات الطحين الواردة إلى المخازن، ولكن ما سبب التخفيض؟! الجواب غير واضح، إذ تنفي التصريحات الرسمية الأسباب المنطقية، وترتبط المسألة بمحاربة الفساد وسرقة الطحين، بل يربطه البعض بـ «صغار الباعة» خصوم الوزارة للدودين.

الطوابير:

«أين الطحين يا وزير»؟



المؤكد أن الحكومة خفضت كميات الطحين المتدفقة إلى المخازن بنسبة تراوحت بين 10-20%، وفق قرار صادر عن الوزارة أكدته مديرو المخازن، وأكدته لاحقاً مديرو المطاحن مهند شاهين، معتبراً أن التقليل موجود، ولكنه مدروس، وأنه يسمح بتأمين حاجات كل منطقة. فلماذا تم التخفيض؟ هل السبب يرتبط بالنقص في الاحتياطي، أم أن السبب فعلاً يرتبط بتقليص الهدر في الطحين؟

قاسيون

الاحتياطي واحتمالات تقلصه

تحتاج سورية فعلياً إلى استيراد سنوي أكثر من نصف مليون طن من القمح حالياً، لتأمين الدقيق الضروري للخبز فقط. فوفق التقديرات نحتاج قرابة مليون طن من القمح لإنتاج خبز الدولة في الشركة العامة للمخازن، وفق تقديرات الربع الأول من العام الحالي. بينما ما يؤمنه الإنتاج المحلي المسلم للمؤسسة العامة للحبوب، يقارب 460 ألف طن تقريباً في الموسم الحالي.

وعملية الاستيراد التي تتم وفق العقود مع روسيا منذ عام 2016، كان من المفترض أن تتضمن 1,2 مليون طن في العام الماضي على 6 دفعات. ويتم الحديث عن التعاقد على 1,5 مليون طن للعام القادم. أي أن قيمة المستوردات وفق العقود المعلنة تكفي احتياجات القمح الضرورية للخبز، وتزيد. ولكنها أقل من الحاجات الإجمالية للقمح التي قدرها الوزير في إحدى جلسات مجلس الشعب بحوالي 52 مليون طن من القمح.

وأي اختلال في توريد القمح عبر هذه العقود قد يؤثر على كمية الاحتياطي الضرورية لصناعة الخبز. ولكن الوزارة تؤكد أن المشكلة ليست هنا، بل أكد الوزير بأن احتياطي الطحين الموجود حالياً يكفي لثمانية أشهر في تصريح نقلته وكالة رويترز عنه في الشهر السادس من العام الحالي، بينما رفض مدير المطاحن حالياً أن يشير إلى كمية الطحين الإستراتيجي، أو المدة التي يغطيها.

إذا كانت

الحكومة قد

اكتشفت الآن

أنه يمكن

تخفيض كميات

الطحين بمقدار

15% وتبقى

المخصصات

كافية، ألا يطرح

هذا تساؤلاً حول

المسؤولين

عن هدر هذه

الكميات سابقاً!



مواجهة هدر الطحين!

طالما أن الوزارة تؤكد أنه لا مشكلة في الاحتياطي، فإن السبب المتبقي يتعلق بالتقليص المتعمد لمخصصات الطحين الموزعة للمخابز العامة، إذ لا تظهر هذه الأزمة لدى الأفران الخاصة بل ذهبت بعض التصريحات لتشير إلى أن التقليص يرتبط بتقليص الهدر في الطحين، وأن المخصصات الموزعة حالياً للمخابز تكفي بل تزيد لمدة شهر عن حاجة كل مخبز. فهل هذا يعني أن المخصصات الموزعة سابقاً، كانت تتضمن كميات فائضة تتراوح بين 10 وتصل إلى 20%؟! فإذا ما كانت الفوائض اليومية، التي تذهب

هدراً وتنفق الحاجات تقارب وسطياً 15%، فإن هذا يعني أنه من أصل 3500 طن طحين كانت تخصص للشركة العامة للمخابز، فإن حوالي 525 طناً كانت تهدر يومياً! وهو ما قيمته 115 مليون ليرة يومياً، وحوالي 42 مليار ليرة سنوياً، إذا ما أخذنا كلفة طن الدقيق 220 ألف ليرة، وفق ما قدره مجلس الشعب السوري.

إن أزمة الخبز الحالية تعيد التأكيد على الأزمة الفعلية المرتبطة بتراجع استلام الحكومة للقمح المنتج محلياً، فكما أن تغير الظرف الأمني استعادة جزء هام من مصادر الطاقة، فإن تغير هذا الظرف ينبغي أن يعيد عمليات استلام القمح إلى مستوياتها السابقة، وألا تقتصر الكمية على أقل من نصف مليون طن فقط. المسألة التي يجب أن تضعها الحكومات نصب أعينها. أما في أسباب الأزمة الحالية، فإن التصريحات الحكومية التي لا توضح فعلياً سبب تخفيض مخصصات المخازن العامة من الطحين، تشير إلى التستر على واحدة من مشكلتين: إما أن عقود الاستيراد لا تؤمن تدفق القمح بشكل كاف، المسألة التي ينبغي نقل نقاشها للعلن، من أجل حلها. أو أن هناك فعلاً هدرًا في الطحين المدعوم يقارب 15% من كميته، وهذه مسألة لا تكتشف فجأة، ولا ينبغي أن يتم التستر عليها، أو رميها على المخازن والباعة! بل إنها تعني: أن المسؤولية تقع على المسؤولين عن تخطيط هذه الكميات وتحديدها، وهي مسألة مركزية ولا تتعلق بسلوك أصحاب ومسؤولي المخازن الذين إن كانوا شركاء في هذا فإنهم الشركاء الآخرون في سلسلة فساد من فوق إلى تحت.

◀ مليون طن ▶ 460 ألف طن ▶ 42 مليار ليرة

إذا كان وسطي الهدر في كميات الطحين المخصصة للمخابز العامة 15%، وهو وسطي نسبة التقليص الحالية للمخصصات، فإن هذا يعني هدرًا سنوياً بـ 42 مليار ليرة.

تستلم الحكومة أقل من نصف مليون طن من محصول القمح المنتج محلياً، بينما تستورد أكثر من 1,5 مليون طن من القمح من روسيا تصل على دفعات.

تحتاج سورية إلى مليون طن من القمح تقريباً لتأمين حاجات الخبز الضروري في المخازن العامة للدولة، بينما الحاجات الإجمالية من القمح تقارب 2,5 مليون طن سنوياً.

«كان في خير»... ولكن: متى غادرنا ولماذا؟



تعداد السوريين بمقدار 0,2% سنوياً فقط، ونخسر 92% من زخم النمو السكاني السنوي. إن استعادة التطور الاقتصادي الاجتماعي في سورية، يجب أن تكون انطلاقاً من أعلى نقطة في مسار هذا التطور، أي: حيث كان نموذج الاقتصاد السوري، قادراً على تأمين نمو اقتصادي، يزيد على ضعفي النمو السكاني. ويتطلب أيضاً فهم كل الأسباب البعيدة والتغيرات التدريجية في البنية الاقتصادية، التي أدت إلى إعاقه استمرارية التنمية في سورية، والتي شكلت الأرضية لتراكم الاحتقان، وعدم الرضى الاجتماعي في سورية. وهو يقول لنا: بأن الموارد المتدفقة ليست المسألة الحاسمة، بل يمكن أن تكون نقمة إذا أدت إلى زيادة قوة الشريحة التي تتطفل على تطور المجتمع، وتغني من سحب موارده. ويقول: بأن النمو السكاني لا يمكن أن يكون نقمة كما حاول البعض في سنوات الليبرالية أن يروج، حيث إن ارتفاع نسبة النمو السكان في الستينيات، ترافق مع نسبة نمو مرتفعة لم تتكرر. إن التراجع السكاني هو المشكلة التي تحل بالمجتمعات، إثر تدهور التنمية والنمو.

الوسطي إلى 3,3% عوضاً عن 3,5% في المراحل السابقة. العملية التي استمرت لاحقاً. وتراجع نمو التعداد، يعني: إما تراجع العمر الوسطي للفرد، أو تراجع نسبة الولادات، أو كليهما معاً، كما أنه يعطي مؤشراً على تسارع الهجرة للخارج، حيث إن التعداد المأخوذ هو للسكان داخل سورية. ما يعني: أن توقف التقدم الاقتصادي الاجتماعي، أثر على زيادة السكان المتواجدين في سورية، واشتد هذا التراجع في المرحلة التالية بين عامي 1995-2005. إذ أنه رغم توقف التراجع السريع في النمو الاقتصادي السنوي، الذي أصبح 3,6%، فإنه لم يستطع أن يرمم التراجع في النمو السكاني الذي تراجع إلى 2,5% سنوياً، ليفقد سكان سورية 24% من زخم نموهم في المرحلة السابقة. أما العقد الأخير بين 2005-2015، وهو الذي ضم سنوات اشتداد الليبرالية الاقتصادية في سورية، وضم السنوات الخمس الأولى من الأزمة، فقد أخذ المؤشرات إلى مكان آخر... فالنتاج السوري لم يعد ينمو، بل كان يتراجع سنوياً خلال هذه المرحلة بنسبة 5,5%. وأدى هذا إلى انهيار في نسبة النمو السكاني، ليزداد

كثيراً ما تسمع من كبار السن السوريين، مقولة «كان في خير» عندما يقارنون بين حياة السوري العامل في الستينيات والسبعينيات، وما بعدها. ويسهبون في شرح كيف كان رفع مستوى الحياة وبناء المستقبل متاحاً ويسيراً... الأمر الذي يعكس وفانغ فعلية في مسار التنمية السورية، وليس فقط حنيناً إلى الماضي.

■ عشتار محمود

تقول الأدبيات الاقتصادية السورية: أن منتصف السبعينيات، هي مرحلة انعطاف سلبي في التطور الاقتصادي الاجتماعي السوري. إذ بدأ بعدها تباطؤ النمو الاقتصادي الاجتماعي، وتضاؤل قدرته على تغطية النمو السكاني، بعد أن كان متقدماً في الستينيات، والنصف الأول من السبعينيات.

الموارد إذ تضر ولا تنفع

على الرغم من أنه بعد حرب 1973، بدأ تدفق الأموال العربية إلى سورية بموجب اتفاقيات ما بعد الحرب، وعلى إثر ارتفاع أسعار النفط في حينه. فإن هذه الأموال التي بلغت سنوياً 1,5 مليار دولار، لم تشكل رافعة اقتصادية متينة، رغم أنها أدت إلى نمو وسطي في السبعينيات قارب الـ 10% سنوياً، ولكنه ما لبث أن انهار تماماً إلى 1% في مطلع أزمة الثمانينيات، ومع توقف تدفق هذه الأموال، إذ تبين أن الأموال المتدفقة لم تتحول إلى مشاريع استثمارية فعالة قادرة على الاستمرار الذاتي، وتوليد المزيد من النمو. بل أتاح في تلك المرحلة انتقال جزء كبير من الثروة إلى نخب المال البيروقراطيين، المتحاصرين مع النخب المالية التقليدية في السوق السورية. أي: أن تدفقات الأموال هذه ساهمت بالدرجة الأولى بتوسيع شريحة الأثرياء، وزيادة ثرواتهم، وشوهت البنية الاقتصادية الاجتماعية لتتقلها بنموذج أثرياء الفساد الذي أصبح يسحب 30% تقريباً من الناتج السوري!

«منير الحمش الاقتصاد السوري في أربعين عاماً- التقرير الوطني الاستشرافي الأول لمشروع سورية 2025».

بين نمو الناتج ونمو السكان

واحد من المحددات الهامة للتطور الاقتصادي الاجتماعي، هو قدرة النمو

الاقتصادي على مواكبة نمو عدد السكان. إذ أن زيادة التعداد تفترض أن تنعكس زيادة في الناتج، والقيم المضافة سنوياً من النشاط الاقتصادي للسكان. وعندما يقل النمو الاقتصادي بالمقارنة مع نمو عدد السكان، فإن هذا يعني: أن البنية الاقتصادية لا تقوم على أسس تسمح بتفعيل هؤلاء السكان اقتصادياً، وإتاحة الفرص لهم لينتجوا ويخلقوا الثروات الجديدة.

ويدل هذا المؤشر على التغير الكبير في البنية الاقتصادية- الاجتماعية السورية، منذ منتصف السبعينيات. فبينما كان الناتج السوري في عام 1965 يقارب 148 مليار ليرة بالأسعار الثابتة، فقد ارتفع إلى 327 مليار ليرة في عام 1975. ونما سنوياً بنسبة وسطيية 8,5%. وبالمقابل فإن عدد سكان سورية المتواجدين في داخلها ازداد في حينه من 5,3 مليون نسمة، وصولاً إلى 7,5 مليون نسمة، وبنسبة نمو وسطيية سنوية: 3,5%.

أي: أن نمو الناتج كان يزيد على ضعفي نمو عدد السكان، ما سمح بزيادة الدخل الوسطي للفرد، ورفع مستويات المعيشة بمستويات هامة، لم تتكرر بعد تلك المرحلة. أي: خلال نصف قرن!

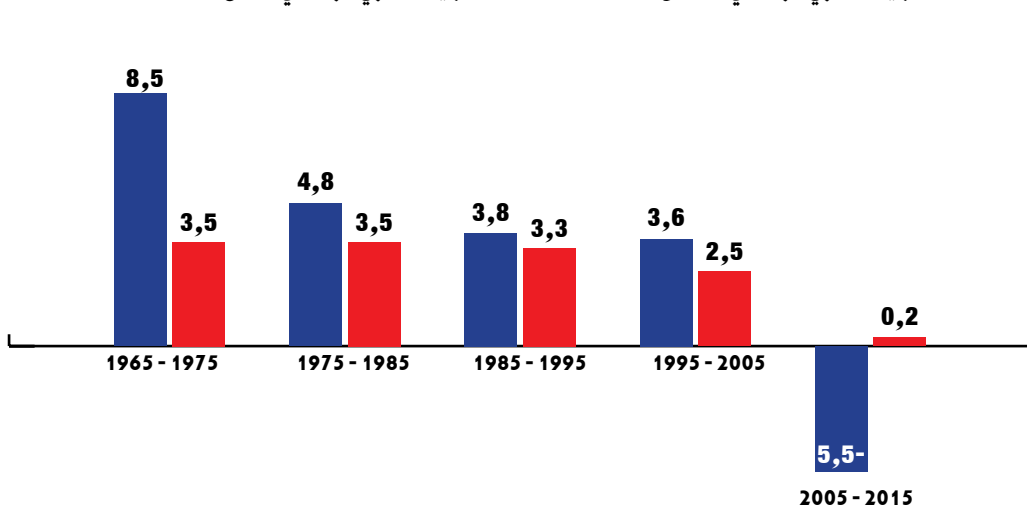
من بعدها انخفض النمو الاقتصادي السوري الوسطي بين 1975-1985 لينمو بنسبة وسطيية سنوية 4,8% لينخفض نمو الناتج وبمقدار 43%. وبقي نمو السكان كما هو عند حدود 3,5%. وتقلص الفارق بين النمو الاقتصادي والسكاني، ما يعني تقليص قدرة الفرد على توليد النمو.

في المرحلة التالية، أي: بين 1985-1995، انتقلنا إلى مرحلة أخرى، استمر فيها النمو الاقتصادي بالانخفاض، ليصبح عند حدود 3,8% سنوياً، وينخفض بنسبة 20%، ولكن ليس هذا فقط.

بل إن التراجع المستمر خلال عقدين من الزمن في النمو، بدأ يؤثر على زيادة السكان ذاتها، وتراجع النمو السكاني السوري

النمو السوري ناتجاً وسكاناً خلال نصف قرن

■ التزايد السنوي الوسطي للناتج - % ■ التزايد السنوي الوسطي للسكان - %



الدولار... لن يداوي «داء الدولار»

تعلم الولايات المتحدة أن العالم سيواجه قريباً موجةً جديدةً من الأزمة المالية العالمية، تختلف تقديرات الخبراء على اندلاعها في نهاية 2018، أم خلال العامين القادمين... وهذه الأزمة إن أردت تبسيط مسبباتها، فعليك أن تقرأ وضع الدولار، الذي يتحول اليوم إلى الداء والدواء لأزمة المركز الرأسمالي.

ليلي نصر

فقاعة الدولار المنتشر عالمياً مرشحة دائماً للانفجار، تحت وطأة أي استعصاء اقتصادي هام، وما أكثرهم الآن: «الأزمة في تركيا أو الأرجنتين أو ديون إيطاليا أو تراجع أسهم شركات التكنولوجيا وغيرها». ولكن هذه الأزمات لا تؤدي إلى التداوي في وضع الدولار العالمي، إلا على قاعدة تراجع الطلب على الدولار، العملية المتسارعة اليوم «مع موجة السعي للتعامل بالعملة المحلية، وتوجه الصين إلى شراء النفط باليوان، وبيع سندات الدولار من قبل روسيا والصين وتركيا قبلها وغيرها».

إعادة الدولار إلى أمريكا محاولة للحل الدولار المنتشر عالمياً لن يستطيع الاستمرار في توسعه، بل لن يستطيع أن يستمر بقيمته الحالية، بسبب مجموعة الأسباب التي تؤدي إلى تراجع الطلب عليه. وهو كاية سلعة، تنخفض قيمته مع تراجع طلبه.

وعلى هذا الأساس فإن مالكي المال العالمي في الولايات المتحدة يسعون إلى إحداث انعطافة في تموضع الدولار عالمياً عليهم يقللون خسائر قيمته، إذ يسعى هؤلاء لإعادة الدولار إلى موطنه، في الولايات المتحدة الأمريكية. العملية التي أصبحت واضحة، من خلال رفع أسعار الفائدة على سندات الدولار، من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي، ومن خلال الإعلان عن إيقاف سياسات التيسير الكمي بشكل شبه كامل مع مطلع العام القادم. أي: إيقاف عملية طباعة الدولار وضخه كديون الحكومة الأمريكية أو للمنظومة البنكية العالمية.

كيف تخدم إعادة الدولار إلى موطنه هدف حماية الدولار؟ إن هذه العملية قد تخدم المحافظة على الدولار من انهيار قيمته، باتجاهين، أحدهما: خارجي، والآخر داخلي، ولكن أمام كل منهما استعصاءات ومخاطر.

الطلب الخارجي عبر الديون وخطر الامتناع عن السداد

الأول على مستوى الطلب العالمي على الدولار: إذ يسعى الفيدرالي إلى خلق طلب على الدولار عالمياً، وذلك عبر الدين العالمي الذي يشكل الدولار 70% منه. فعندما تقلص الولايات المتحدة ضخ التمويل الرخيص إلى العالم، وترفع سعر الفائدة، فإن الديون المنتشرة عالمياً ستستحق سدادها، ولن تجد مصدر تمويل إضافي بديون جديدة، كما كان يحصل سابقاً. وستؤدي محاولات الدول لإنقاذ اقتصاداتها من الإفلاس، إلى زيادة الطلب على الدولار لتمويل سداد الديون. وخلاصة الآلية هي التالي: تقليص

مصادر التمويل العالمي الرخيص، التي كانت تأتي من منبع الدولار في الفيدرالي الأمريكي، وخلق نقص في السيولة العالمية، الأمر الذي يشكل طلباً على كتلة الدولار الموجودة حالياً. «قاسيون 878»

ولكن هذه العملية، تعني تفجير أزمة الديون العالمية، الديون التي تبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج العالمي. وهي غير القابلة للسداد. ما يفتح احتمالات الإفلاس على أبوابها الواسعة سواء ضمن القطاعات الاقتصادية، أو حتى ضمن موازنات الدول، وتحديدًا المتقدمة منها، هذه التي تمتلك أعلى مستوى من الديون قياساً إلى ناتجها. وهذا يؤدي إلى إيقاد أزمة مالية عالمية، واستعصاء في سداد الديون، وبالتالي انهيارات متتالية في منظومة المال والمصارف العالمية، وخسائر كبرى لمنبع المال العالمي أي: الدولار، هذا عدا عن الإجراءات الجذرية التي قد يدفع إليها استعصاء الدين، بالامتناع عن السداد. وصولاً إلى إجراءات تسريع مصادر السيولة العالمية الأخرى البديلة، كاليوان وغيره. وبالتالي فإن هذا الإجراء الأمريكي، يتضمن احتمالاً كبيراً: «انقلاب السحر على الساحر». فالديون قد لا تسد، والتمويل قد يأتي من مصادر أخرى عدا الدولار.

الطلب الداخلي عبر النمو: الداخل لا يعزل عن الخارج

من جهة أخرى فإن نقل الدولار إلى موطنه، له هدف في الداخل الأمريكي. حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تحويله إلى مصدر تمويل استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث يجب ربط هذا بالشق غير المنفذ بعد من برنامج ترامب، والذي



الأصول المالية التي تمتلكها المؤسسات المالية الأمريكية داخل الولايات المتحدة تقارب 48 تريليون دولار، وهي ثلاثة أضعاف الناتج الأمريكي، و60% من الناتج العالمي. ولا يمكن أن تخسر البنوك الأمريكية وقطاع المال، دون أن تؤدي إلى استعصاء اقتصادي أمريكي، بل عالمي، في نشاط القطاعات الاقتصادية الأخرى. فاهتزاز البنوك قد يؤدي إلى توقف التمويل، والتجارة، وحتى الاستهلاك، وبالتالي صعوبة تجديد العمليات الإنتاجية، في الولايات المتحدة قبل غيرها.

إن مسعى زيادة النمو الأمريكي سيكون صعباً، وهو ما قد يدفع إلى رفع مستويات البطالة والتضخم إلى حد كبير، ومع كل ما ينتج عن هذا من ارتفاع مستوى الاحتقان الاجتماعي، في البلد المشحون بالعنف والسلاح.

يقول بالتمويل الحكومي الاستثماري الواسع للبنى التحتية في الولايات المتحدة، وتوسيع الصناعة وغيرها من الإجراءات. «برنامج ترامب الاقتصادي- البيت الأبيض» أي: أن لدى أطراف في الولايات المتحدة، تقديراً بأن إعادة الدولار إلى موطنه، يمكن أن يتحول إلى عملية نمو واسعة في الولايات المتحدة الأمريكية، يستكمل تحقيق شعار: «أمريكا أولاً». فالنمو يعني زيادة الطلب الداخلي على الدولار، ويعني عملياً رفع قيمته، بما يعوّض جزءاً من تراجع الطلب العالمي عليه.

ولكن هذا التقدير، تقف أمامه عوائق كبرى... أولها: أن النمو والناتج الأمريكي، يرتبط بمنظومة خدمات المال الأمريكية، هذه التي يتكفّف فيها التشابك العالمي. حيث إن مجموع

مالكو المال العالمي في الولايات المتحدة يسعون إلى إحداث انعطافة في تموضع الدولار عالمياً عليهم يقللون خسائر قيمته!

يعتقد بأطراف المال في الولايات المتحدة الأمريكية أن الدولار العالمي هو سلاحهم الأخير، في معركة إدارة الأزمة الاقتصادية الآتية لا محالة. بعد أن أصبحت أداة التدمير عبر الحروب الكبرى، مسألة منتهية الصلاحية. ولكن هذا السلاح يتحول إلى ترسانة تثقل حركة التراجع الأمريكية لتطبيق برنامج «أمريكا أولاً» الإنقاذي.

الدولار العالمي، هو التشابك المالي والاقتصادي الأمريكي مع الاقتصاد العالمي بعمق. حيث يصبح من الصعب إنقاذ الدولار، عبر الهجوم على النمو الاقتصادي العالمي، والتجارة الدولية، والتمويل. إننا نشهد لحظة نهاية الربح الهائل المتحقق من هيمنة الدولار والقطاع المالي الأمريكي المتعاظمة منذ سبعينيات القرن الماضي، الربح الذي بلغت نسبته في ورقة الـ 100 دولار: 250 ألف بالمئة! فأى تداع قد ينجم عن تراجع ربح بهذا الحجم؟ ومن أين ستعوض الولايات المتحدة هذا الربح لتستمر بالإنفاق على العسكر والحكومة وغيرها؟ إن انقسام النخبة الحاكمة الأمريكية يعكس أزمة الخسائر الكبرى الحالية والقادمة «ملوك المال»، وهو انقسام حول مسار التراجع وتحميل الخسائر. وهو لا يزال في بدايته، وينبئ مع اشتداد الأزمة بمزيد ومزيد من الصراع داخل البلد الذي تحول إلى مركز عملياتهم.

«لازم تفرحوا.. صرنا عم نصدر النحاس بالسبائك!»

على صفحات جريدة قاسيون، من شهر تقريباً، كان في مادة عنوانها: «ماذا صَدَرَت سورية في 2017 وإلى أين؟» المادة اعتمدت على بيانات منظمة التجارة ITC البيانات التجارية السنوية عبر العالم، ومن بينها بيانات التجارة الخارجية السورية.

■ نوار الدمشقي

هالخامات المعدنية وما عاد في حاجة لنستورد لا خامات معدنية ولا سبائك منها.. خاصة مع دخول صناعة التعدين ع خط الاستخراج كمان.. وخص نص ع مرحلة إعادة الإعمار..

بس ما لحقت فرحتي توصل لقرعتي.. نكشت هون وهون ع معلومة عن الاكتشافات المعدنية تبع النحاس والألمنيوم والحديد والرصاص.. وعن صناعات التعدين والاستخراج بسورية وما طلع معي شي..

اكتشفت بنكافي الخاص بعدين أنو الصناعة الاستخراجية كانت من «المناجم» اللي اكتشفوها المغفشين واللي وراهم بكل منطقة من المناطق اللي تدمرت بالبلد من 8 سنين لهلا.. وعمليات الاستخراج بتبدا من حديد البواب أو حديد تسليح البيتون المدمر.. للألمنيوم تبع الشبائك أو حتى تبع الأسقف المستعارة.. للنحاس تبع تمديدات الكهرباء

بحيطان البيوت وحتى بالكابلات اللي فوق الأرض واللي تحتها تبع الدولة كمان.. لك حتى لأغطية البلاط بالبيوت أو الريغرات بالشوارع.. والتعدين اللي عم يصير هو عمليات الفرز والإدابة لهي المعادن أحياناً مشان سهولة نقلها وصولاً لتصديرها.. أو تهريبها عملياً..

بس أكثر شي استغربتو هو قصة تصدير الرصاص.. لك منين هاد.. وكيف عم يتم استخراجو.. الله أعلم؟!

شو بدمك بالحكي.. صناعة «تصديرية» بترفع الراس هي ولا لا؟

المهم كان في مجموعة كبيرة من الأرقام والمؤشرات والمقارنات المهمة بالمادة، واللي لفت نظري أكثر شي أنو الحمد لله صار في عُنَّا بسورية خامات معدنية عم نصدرها برات البلد «نحاس وألمنيوم ورصاص وأحجار»، وبمجموع 30 مليون دولار بعام 2017، يعني بحدود 14 مليار ليرة سورية بس بسنة وحدة..

وبالتفاصيل.. صدرت سورية بـ 14 مليون دولار نحاس غير مشغول وسبائك، وبـ 6 مليون دولار ألمنيوم غير مشغول، وبـ 9 مليون دولار رصاص غير مشغول، وكمان بـ 5 مليون دولار حديد ومنتجات مصنوعة منو.. أما الدول اللي وصلتها خاماتنا المعدنية فهي لبنان وتركيا والسعودية والأردن والكويت.. لك وحتى لأمريكا نفسها..

لك تخيلو أنو صرنا نصدر النحاس بالسبائك يا عالم!!.. وصرنا بالسجلات تبع التجارة الدولية مصدري للخامات المعدنية كمان!!

طبعاً هاد يمكن يعني أنو الحمد لله صار في عُنَّا اكتشافات معدنية بباطن الأرض، وصار في مناجم نحاس وحديد وألمنيوم ورصاص، وفوقها صار في عُنَّا صناعات استخراجية وتعدينية كمان، والدليل هو الأرقام التصديرية بملايين الدولارات لهي المعادن..

يعني شو بدنا أحسن من هيك.. معنا معنا مندخل بالمنافسة مع الدول اللي عندها



واللي بيطلع أكثر من هيك بكثير.. ويبقى السؤال الأهم.. إذا بدنا نعوض هي المعادن المنهوبة مشان عمليات إعادة الإعمار الجاية شو ح تكلفنا دولارات وقت بدنا نستوردها.. ويا ترى شو الدولارات اللي يمكن تدخل بحيوب نفس الناهيين وشركائهم باعتبار علاقاتهم المحلية والدولية إلهذا وزنها واعتبارها؟ وقال شو.. عم يحاربوا الفساد ويكافحوا التهريب.. لك هاد مو واحد من أشكال الفساد الكبير وع عينك يا دولة ويا تجارة دولية ولا شووووووو؟!

المهم حبيباتي أنو «الحرامية الكبار» بالبلد اللي ورا «المغفشين الصغار» صارت دخولهم عم تنحسب بالدولارات.. ومو بس هيك علاقاتهم «التصديرية» واسعة كتير كمان.. وكلو ع حساب البلد والمنهوبين فيها وخاصة اللي تشردوا ونزحوا وتهجروا من بيوتهم.. يعني إذا كل سنة من 8 سنين لهلا فيها 14 مليار فهاد يعني أنو في أكثر من 100 مليار ليرة تقريباً صارت بحيوب هدول «الحرامية الكبار» من عائدات «تصدير» الخامات المعدنية بس.. غير اللي نهبوه وباعوه جوات البلد..

تأخير أجور المعلمين مسؤولية من؟

وخاصة عن الفصل الأول، حيث لا يحصل المعلم على أجوره حتى الشهر الثالث، لأن إصدار القرار يكون قد صدر في الشهر الأول، بينما الفصل الثاني لا يتأخر إصدار القرار سوى أسبوع واحد عادة.

زيادة أعداد موظفي التدقيق والشطب من أجل الإسراع بعمليات صرف الاستحقاقات. زيادة رواتب المعلمين الوكلاء، والتي تبلغ 16 ألف ليرة سورية فقط مما يشكل عرقلة لتطوير العملية التعليمية، وخاصة في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة.

رفع أجور الساعات بالنسبة للمكلفين، سواء من حصل على الإجازة الجامعية أو من هم في الدراسة الجامعية والمعاهد، حتى تشكل رغبة وحافزاً لدى هؤلاء للتوجه نحو الاستمرار بعملهم، خاصة وأن أجور الساعات بالنسبة لوزارة الأوقاف تبلغ «700 ليرة سورية»، بينما في وزارة التربية «300 ليرة سورية».

رفع تعويض المسؤولية بالنسبة لمعتمدي الرواتب، بما يتناسب فعلاً مع حجم المسؤولية المالية الملقاة على عاتقهم.

تأمين قاعة خاصة للمعتمدين، خاصة وأن عددهم كبير نسبياً.

المعلمين من المكلفين على أجور ساعاتهم بدءاً من الشهر التاسع لعام 2017 وحتى تاريخه، وكذلك الأمر بالنسبة للمعلمين الوكلاء، حيث يتم تأخير رواتبهم ولا يتقاضونها كل شهر بشهره حسب ما هو مفترض، وبدون معرفة الأسباب الواضحة..

بالإضافة إلى مشكلة بعض المدرسين الذين تم تعيينهم وجرى تثبيتهم في الدفعة الأخيرة، فقبل التثبيت تحتسب أجورهم بالساعات كونهم مكلفين عن تلك الفترة، ولذلك هناك من حصل على أجور ساعاته، وهناك من لم يحصل على أجور هذه الساعات حتى الآن، ولا سيما في مجمع ضاحية قدسيا.

بعض معتمدي الرواتب اعتبر السبب هو نقص المدققين وموظفي الشطب في التربية، وبعضهم عزا السبب إلى بعض مدراء المدارس، بسبب التأخير في إصدار القرار بالساعات وخاصة في الفصل الأول، وهناك من اعتبر الأمر عدم وجود كفاءة وخبرة، أو إهمالاً وتقصيراً من قبل بعض مدراء المدارس.

مطالب واقتراحات

عدم تأخير إصدار قرار الساعات للمكلفين



■ مراسل قاسيون

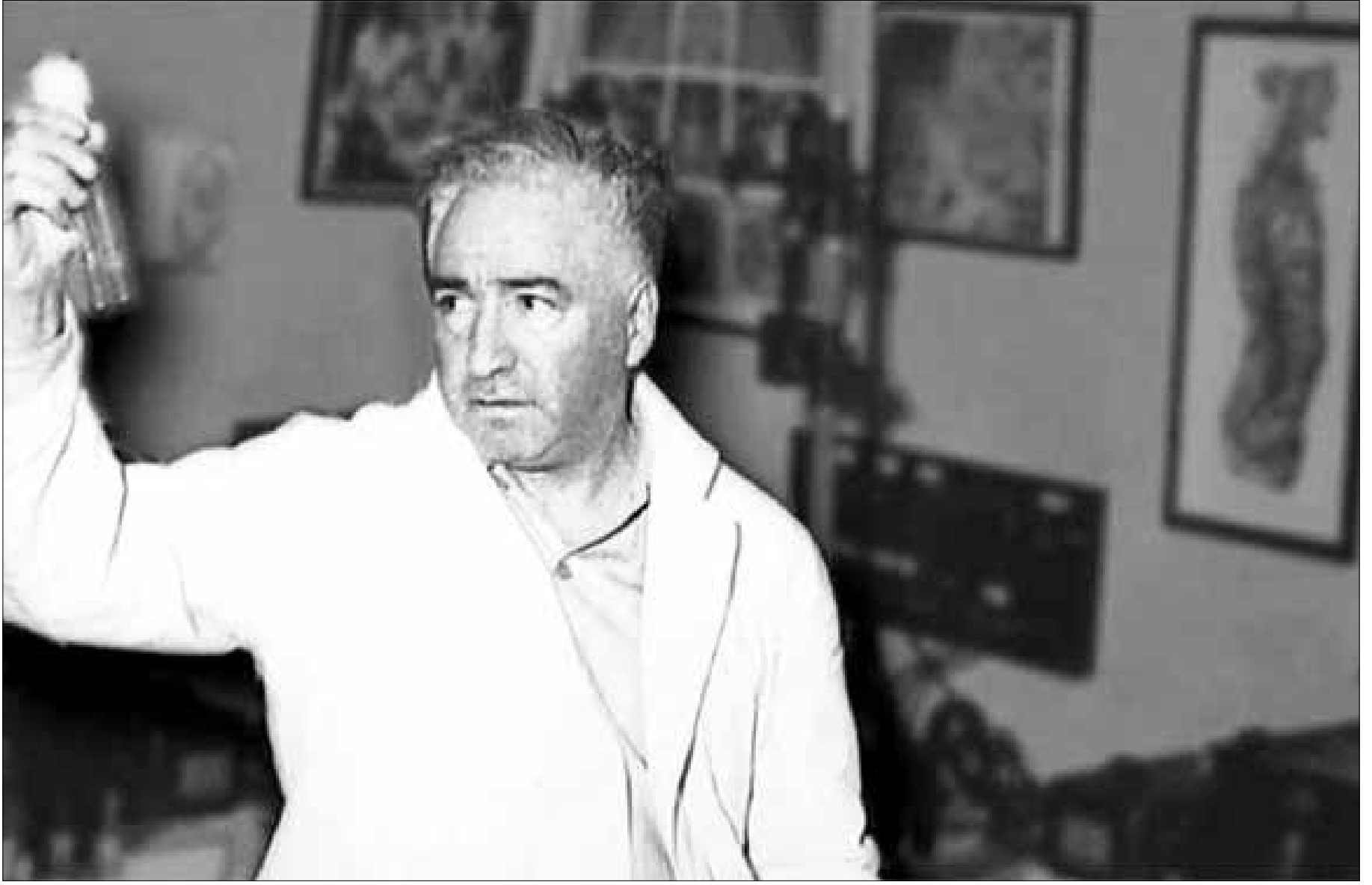
توجهنا بدورنا لاستطلاع آراء بعض المعنيين، سواء من المدرسين أو المعتمدين للرواتب، وقد تبين أنها مشكلة شبيهة عامة، إلا أنها في بعض المدارس، ولا سيما في المدارس التي تتبع مجمع ضاحية قدسيا، ازدادت تلك الشكاوى منها، وبدون نتيجة حسب رأي بعض المعلمين.

ويتضمن موضوع الشكاوى بعدم حصول

لقد تلقت قاسيون العديد من الشكاوى المتعلقة بهذه المشكلة من قبل البعض من هؤلاء المتضررين، بعد عجزهم عن حلها بشكل فرادي أو جماعي، وبعد أخذ ورد مع المعنيين في مديرية تربية ريف دمشق، وللوقوف على هذه المشكلة وأسبابها،

تتكرر كل عام ظاهرة تأخير أجور الساعات للمعلمين المكلفين لمن هم من خارج الملاك، وكذلك الأمر بالنسبة للمعلمين الوكلاء، والمشكلة ما زالت مستمرة وبدون علاج.

نوبل: «القاضي والجاني في العلوم»



التفكير سيد الموقف

تحدثت مقالات سابقة في قاسيون عن منطق التفكير الذي يستند إليه العلم السائد، وعن منطق الفصل في القضايا والعلوم. مثلاً: جائزة نوبل ذهبت إلى باحثين قاموا بهذه الأبحاث بطريقة منفصلة، وصدفة كانت أبحاثهم متطابقة. منطق التفكير هذا يؤدي إلى فصل الأبحاث عن بعضها، والاعتراف بتلك الصادرة عن صرحه العلمية أو البحثية. وأوضح مثال أنه علينا في 2018 العودة إلى الصفر في الحديث عن جهاز المناعة، وعن لماذا لا يمكنه التأقلم مع أي جديد في الجسد.

رايش كما غيره ممن انتمى إلى حقبة صعود الاشتراكية، ونُفي من العلم ونُفي من الذاكرة. لكون العلم السائد لا يمكنه حمل مثل هذه الكلية في الأبحاث، ربط النفسي والجسدي والاجتماعي والسياسي في إطار واحد. من جهة لكونه غير قادر على رؤية هذا الربط، ومن جهة أخرى لكونه غير قادر عن الخروج من فرديته، وعمّن يحكمه بالمال والفرص والسياسة. يقول أحد فائزي الجائزة: «لم أكن أحاول إيجاد دواء للسرطان بل كنت أحاول فهم عملية جهاز المناعة». أي: أنه حتى في بحثه كان غائباً عن مكان عمل هذا الجهاز، وكان مغيباً لأي ربط بينه وبين عوامل أخرى. هكذا يعمل العلم السائد، وهذا ما يؤدي إلى تراجع سرعته في الوصول إلى حلول، وهذا ما يجعله محاصراً في الدائرة نفسها، حدود الرأسمالية.

بالعوامل الخارجية-الاجتماعية.

القاضي والجاني

يسمح لنا العلم السائد بنقصه عند كل محطة جديدة، لا لكونه ضعيفاً في إنتاجه الجديد، بل لانه بتخبط مستمر محاولاً الخروج من الظلام. وهو نفسه القاضي والمتهم في آن، فهو المحدد لما يمكن ولا يمكن بحته وكيف وما هو مسموح علمياً وعالمياً، وما هو غير مسموح من جهة، ومن جهة أخرى في كونه هو من يقيم منتجاته العلمية المتلائمة مع خلفيته تجاه أية فكرة أو بحث، وهو من يحدد من يفوز بجائزة نوبل ومن يقوم بالأبحاث ومن يقوم بالنشر، غير مدرك «أو مدرك!» أن بعده عملاً يحتاجه الناس في المباشر قد أدّى إلى ملايين الضحايا، ليس من الأمراض فقط، بل من طريقة العيش والتعاطي مع الواقع. مثلاً في موضوع جهاز المناعة، درج في السنوات القليلة السابقة عدم الاعتراف بجهاز المناعة وبالعلاقة مع المحيط، وبعدم الاعتراف باللقاحات، الذي أخذ رواجاً خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث هم السباقون! وكأننا نشاهد مسرحية من ممثل واحد، يلعب الأدوار جميعها، دور المازوم ودور من يجد الحل ودور الفاسد. وهكذا لن يمكنه الخروج من الظلام، لارتباطه بمن يؤمن له هذه القدرة على التلاعب، وهذه القدرة على لعب الأدوار جميعها.

في ثلاثينات القرن الماضي، طرح ولهم رايش علاقة جهاز المناعة بظهور السرطان، وقال بما معناه: أن تراكم القلق الاجتماعي والجنسي عند الأفراد يؤدي إلى خلل في جهاز المناعة الذي يتحول شيئاً فشيئاً إلى خلية سرطانية. هذا القلق الذي يتراكم على شكل طاقة، كون الإنسان في علاقته بمحيطه وبداخله يقوم بنقل الطاقة من الخارج إلى الداخل ومن الداخل إلى الخارج. لذلك كانت معالجة رايش للأمراض الجسدية والنفسية تتم عبر إخراج الطاقة المتخزنة في الجسد إلى الخارج، أو عبر إخراج القلق الاجتماعي والجنسي من داخل الجسد إلى خارج الجسد. وقد شدد رايش على السرطان كونه كمرض - أي: تخثر الطاقة داخل الجسد - يعبر عن طريقة عيشنا «المتمددة» (الرأسمالية) التي بحسب رايش تكبت علاقة الإنسان بالمحيط.

مروءة صعب

اعتبر رايش لاحقاً مجنوناً، وغابت أبحاثه عن معظم إن لم يكن جميع أبحاث السرطان، وتحول من مثير للجدل و«للمشاكل» إلى منفي من حقل في العلوم.

نوبل لجهاز المناعة

بعد عدة عقود على ما حاول القيام به رايش وعلى نفيه واتهامه بالجنون، يعاد البحث في جهاز المناعة وعلاقته بالسرطان إلى الواجهة، الذي توج بجائزة نوبل في الطب عن هذا العام، ذهبت إلى باحثين استطاعوا وقف عملية الكبح التي تمنع جهاز المناعة من مهاجمة خلايا السرطان. العملية التي تحتاج إلى أبحاث دقيقة أكثر قبل أن تتحول إلى دواء لمعالجة أكبر عدد من السرطانات، خاصة أن جهاز المناعة مرتبط في قوته وقدرته على العمل تحت تأثيرات متعددة. وهذا ما يقع فيه العلم السائد عند محاولته العمل على جهاز المناعة

نفي رايش من حقل العلوم عندما قال أن تراكم القلق الاجتماعي يخل بالمناعة ويتحول شيئاً فشيئاً إلى خلية سرطانية

أو محاولته استيعاب كيفية عمله بتفاصيل أكثر. أي: الفصل بين كيفية تطور جهاز المناعة عند البشر والفرق في هذا التطور بين شخص وآخر، وعلى أي أساس يتطور، وما يقوي جهاز المناعة وما يضعفه. وهذا ما تحدث عنه رايش عندما ربط مرونة جهاز المناعة وقدرته على التحمل بالعوامل الاجتماعية والجنسية عند الأفراد. وعندما ربط التخلص من تكاثر الطاقة السلبية من الجسد بتقوية جهاز المناعة. بينما الأبحاث الحالية التي تحاول دراسة عمل جهاز المناعة والأمراض، مثل: السرطان، التي لا يتعاطى معها جهاز المناعة على أنها «غريبة» عن الجسد، ولذلك لا يعمل على إيقافها، تدرسه بانفصاله عن علاقته بالخارج «النظام الاجتماعي» الذي يؤدي إلى تقويته أم يبقيه ضعيفاً ومعرضاً لخضات كثيرة. لذلك لم يستطع العلم السائد إلى اليوم إيجاد حل للسرطان من خلال جهاز المناعة لأنهم يتعاطون معه من باب آلية ثابتة وغير متحركة، لا تتأثر باستمرار

سباق تسلح الأرنب والسلحفاة



فيه قوى أخرى اقتصادياً وعسكرياً، فالتحالف الروسي الصيني اليوم يعني: تحالف عملاق عسكري مع عملاق اقتصادي، أي: قوة حقيقية ومتكاملة على الساحة الدولية لن تستطيع الولايات المتحدة مجاراتها، مما يجعل سباق التسلح بين أمريكا وروسيا اليوم يبدو وكأنه سباق بين الأرنب والسلحفاة يُنبئ بالنتيجة مسبقاً.

تعميم الصناعات العسكرية وإحلال السلام

سلمت روسيا مؤخراً منظومة «S400» إلى الهند مقابل 6 مليار دولار، وتعد الهند من أهم شركاء روسيا في المجال العسكري التقني، حيث إن الجيش الهندي مزود بالأسلحة الروسية بنسبة 70%، ويوجد بين البلدين تعاون عسكري ضخم، كما تقوم الهند بصنع عدداً من الأسلحة الروسية وتطويرها على أراضيها، كذلك تعمل روسيا على دعم مفاعلات نووية في تركيا والصين ومصر وغيرها، وهو ما يشكل نموذجاً جديداً في العلاقات الدولية من حيث كسر الولايات المتحدة وهي في طور التراجع ليس كما هو الحال وهي في طور الصعود، فإذا كانت واشنطن قادرة فيما سبق على تمويل الإنفاق على التسلح من خلال طباعة الدولار دون ضوابط، فإنها اليوم غير قادرة على اللجوء لهذا الخيار بحكم الأزمة، وهو الواقع الذي يدفع واشنطن نحو ابتزاز الآخرين بغية تحصيل الأموال، كما هو الحال اليوم مع السعودية والأوروبيين. لكن حلفاء واشنطن يتفردون ويفضون من حولها، بحكم سلوكها الذي يدفع حتى أقرب الحلفاء للتمرد، مما يعني: دخول واشنطن في دوامة، إذا لا أموال في الداخل ولا دعم من الخارج، في الوقت الذي تنمو

جديدة، بعد وصول مستوى الأسلحة النووية الحديثة إلى قدرة تدميرية أكبر، مع التحول من السلاح التقليدي إلى السلاح النووي، أي: أن الردع النووي أصبح كابحاً لمثل هذا النوع من الحروب.

2- حرب بالوكالة، وهو ما تم الدفع باتجاهه من قبل الدول المتراجعة في عدة ساحات مثل: العراق وسورية وليبيا، وهو ما يجري اليوم في اليمن، لكن هذا الخيار ليس مفتوحاً، إذ يجري تقيمه من قبل الدول الصاعدة من خلال تغيير المنظومة الإقليمية، وما تسليم روسيا منظومة الدفاع «S300» لسورية سوى جزء من هذه الإستراتيجية، التي يبدو أن روسيا منفتحة اتجاه تعميمها.

تكلفة التسلح باهظة

من جهة أخرى، وبالأخذ بعين الاعتبار الأزمة المالية والاقتصادية التي يواجهها المركز الرأسمالي الغربي، والتي من المرجح انفجارها في القريب العاجل، يمكن القول: إن سباق التسلح بالنسبة للولايات المتحدة وهي في طور التراجع ليس كما هو الحال وهي في طور الصعود، فإذا كانت واشنطن قادرة فيما سبق على تمويل الإنفاق على التسلح من خلال طباعة الدولار دون ضوابط، فإنها اليوم غير قادرة على اللجوء لهذا الخيار بحكم الأزمة، وهو الواقع الذي يدفع واشنطن نحو ابتزاز الآخرين بغية تحصيل الأموال، كما هو الحال اليوم مع السعودية والأوروبيين. لكن حلفاء واشنطن يتفردون ويفضون من حولها، بحكم سلوكها الذي يدفع حتى أقرب الحلفاء للتمرد، مما يعني: دخول واشنطن في دوامة، إذا لا أموال في الداخل ولا دعم من الخارج، في الوقت الذي تنمو

لا يمكن الذهاب نحو حرب عالمية جديدة بعد وصول مستوى الأسلحة النووية الحديثة إلى قدرة تدميرية أكبر

المتحدة الحديث، تزيد عن سابقتها بمبلغ 20 مليار دولار، خصص فيها 40 مليار دولار لتحديث القوات الجوية، و65 ملياراً على تصميم رؤوس نووية صغيرة للغواصات، لكن ورغم رقم الميزانية الكبير بالفعل إلا أنه وبالأخذ بعين الاعتبار نسب التضخم، والظروف الاقتصادية والمالية للولايات المتحدة، يصبح رقم الميزانية تعبيراً عن حالة تراجع وليس تقدم.

الشرق 300 ألف... والغرب 45 ألفاً
في رد على مناورات الشرق «2018» التي جرت بين روسيا والصين ومنغوليا كأكبر مناورات في تاريخ روسيا الحديث، أي: منذ عام 1981، شارك فيها حوالي 300 ألف عسكري. أعلن «الناتو» عن إجراء أكبر مناورات له منذ الحرب الباردة، ستجري بمشاركة 45 ألف جندي فقط.

تستمر مناورات «الناتو» على الحدود الروسية، وهو ما تعترض عليه موسكو، وتستمر المناورات الأمريكية في بحر الصين الجنوبي وهو ما تعارضه بكين، بينما تتواجد قوات عسكرية أمريكية وروسية في شرق المتوسط، مع اختلاف أهدافها والغاية من هذا التواجد، ومع وجود الكيان الصهيوني كدولة نووية في المنطقة، والدعم العسكري الأمريكي للسعودية، ومع تطور الأسلحة الإيرانية، ماهي المآلات التي قد يقضي إليها ارتفاع مستوى التسلح والاحتكاك العسكري؟

الاحتمالات ليست مفتوحة!

إن ارتفاع مستوى التسلح يفتح الباب أمام احتمالين:
1- حرب مباشرة بين القوى الكبرى، وهو ما أصبح بعيداً اليوم، إذا لا يمكن الذهاب نحو حرب عالمية

تعتبر القوة العسكرية مثقلاً أساسياً في ميزان القوى الدولي إلى جانب القوة الاقتصادية، وبما أن العالم اليوم يتغير، فإن منسوب التسلح والعسكرة يرتفع، لينشأ بذلك سباق تسلح جديد بين القوى الكبرى.

دائمة كتيلة

يجري سباق التسلح اليوم في ظل تبلور نمط جديد من العلاقات الدولية، والانتقال نحو عالم متعدد الأقطاب، من هنا فإن ارتفاع مستوى التسلح حمل معه تغيرات على صعيد الانتشار والتمركز والأهداف والنوعية العسكرية، هذه التغيرات ستشكل بدورها دفقاً جديداً لتثبيت منظومة دولية وإقليمية جديدة، بحيث تسرع من تراجع دول وتمكن دولاً أخرى.

أسلحة روسية حديثة.. ورطة أمريكية المؤشرات على ارتفاع مستوى العسكرة عالمياً كثيرة، لكن ورغم ارتفاعها بالمجمل، فإنها تحمل في طياتها تفاوتات، معبرة بذلك عن اختلاف القوة والموازن. فمنذ أن أعلنت روسيا في شهر آذار هذا العام - بعد انسحاب واشنطن من معاهدة إزالة الصواريخ النووية متوسطة وقصيرة المدى - عن امتلاك أنواع جديدة من الأسلحة لا مثيل لها ولا تستطيع المضادات الأمريكية التصدي لها، شكل ذلك إعلاناً صريحاً لضرب التفوق العسكري الأمريكي روسيا. وكرد فعل، جن جنون الأمريكي، فأعلنت واشنطن عن اعتماد ميزانية دفاعية جديدة لعام 2019 حجمها 717 مليار دولار، وصفت بأنها الأكبر في تاريخ الولايات

إذا كانت واشنطن قادرة فيما سبق على تمويل الإنفاق على التسلح من خلال طباعة الدولار فإنها اليوم غير قادرة بحكم الأزمة

«300 نوبة» أصابت قلب الكيان وحلفائه



رغم انعدام جدوى ضربات كيان العدو الصهيوني بالمعنى السياسي على مجرى الأحداث في سورية، إلا أنه مع التطورات الأخيرة بعد إسقاط الطائرة الروسية «إليوشن-20»، واستلام الجيش السوري لمنظومة الدفاع الجوي «S300» من روسيا، قصت أجنحة «الأداة الإسرائيلية» عن سورية عسكرياً لتصبح قرب الصفر.

■ يزن بوظو

سلاح جو أفضل يتفوق على «S300»، وهي على وجه التحديد مقاتلات «F35» الأمريكية، التي لا يمكن أن تلتقط بالرادارات وبإمكانها تدمير هذه الدفاعات... وهذا صحيح، «S300» ليست دفاعات ما فوق الطبيعة، إلا أن للخبراء توضيحاً يكشف اجتزاء هذه الادعاءات، فـ«F35» بإمكانها تفادي بطارية واحدة وتدميرها من دون رصد البطارية لها، ولكن ليس شبكة منها، هذه مجازفة.

«لن يعمل بها السوريون قبل شهر»

إضافة إلى ما سبق، تحاول أبواق العدو الطبطة على أكتاف بعضها البعض، بالقول: إن مدة تدريب الجيش السوري على استخدام هذه الدفاعات تحتاج حوالي الشهرين، وكأنهم يدعون بعضهم إلى تكثيف اعتداءاتهم قبل إتمام ذلك، الأمر غير المستبعد حصوله بدفعة من الجانب الأمريكي، وبالترافق مع حملة إعلامية دعائية واسعة بعنوان يشبه «فشل S300» مثلاً، ليربحوا انتصاراً إعلامياً زائفاً يخفون به هزيمتهم كالعادة.

يقول المثل: «إذا ضرسك واجعك، اقصر رجليك لتتناسه» يحاول «الإسرائيليون» التخفيف من ألمهم عبر الإشارة إلى ألم آخر وهو إيران و«حزب الله»، بالتزامن مع التصريحات «الإسرائيلية» حول التركيز على مواجهة النفوذ الإيراني في العراق ولبنان، بعد أن نُتف ريشهم من سورية، ولكن إستراتيجياً فإن منطق الحلول وتعزير منظومة الردع لن يتوقف عند سورية، بل سيمتد إقليمياً مدعوماً بالتغير في موازين القوى الدولية، ومن يعلم فقد يستلم اللبنانيون «S400»

على خلفية الاتفاق الروسي- التركي حول إدلب، وعلى عادة الأمريكي بمحاولات العرقلة وتعقيد الأوضاع، حرك أداته الإقليمية بتصرف متهور وخاطي، ليمسوا الجانب الروسي، الذي نفذ وعوده وتهديداته، ورفع من إمكانية الدفاعات الجوية السورية، لتبدأ المناح «الإسرائيلية» هنا وهناك، بالتصريحات والصحف والشاشات عبر مختلف الأشكال:

«روسيا نشرت منظومة S300 سابقاً»

هذا ما قاله وزير التعاون الإقليمي لـ كيان العدو تساحي هنغبي، في محاولة منه لتسهيل الصدمة على النفوس، حيث يشير في كلامه إلى منظومة الدفاع الجوي الروسي في قاعدة حميميم العسكرية للدفاع عنها، أي: التي كانت خاضعة للقرار الروسي بجانبه العسكري وتُعنَى بها القاعدة الروسية فقط، في محاولة من هنغبي المتحذلق أن يصور لمستمعيه بأن اعتداءات الكيان في الفترة السابقة كانت تتم بوجود دفاعات «S300» أساساً... إلا أن نوع وعدد وكيفية توزيع وانتشار منظومة الدفاع التي بات يمتلكها الجيش السوري هي شيء جديد، وهي اليوم بقرار الجيش السوري نفسه، وإمكانية استخدام هذه المنظومة للدفاع عن أي معتد على أراضيها هي أيضاً بقرار السوريين دون غيرهم... لذا لا، لم يكن هناك «S300» سابقاً.

«مقاتلات الشبح F35»

يحاول هنغبي أيضاً، وبعض المتحذلقين الآخرين أشباهه، أن يوهونا بأنهم يملكون

مجرى الحل السياسي وتعقيد الأزمة... ليبقى لديها أداة واحدة ذات تأثير نسبي وهي «المنظمات غير الحكومية» التي تتكاثر هنا وهناك بتسهيلات من عدة أطراف متشددة توافقهم المصلحة ذاتها: إطالة أمد الأزمة.

سورية لن تقف عند «S300»

امتلاك السوريين للدفاعات الجوية الجديدة لا يعني على الإطلاق أن العدو الصهيوني بات يهدده صفراً وبإمكاننا تجاهله، بل على العكس، اليوم وأكثر مما مضى على السوريين أن يركزوا ويجهزوا عليه وهو في أضعف حالاته، الأمر الذي سيبدأ على التوازي مع بدء عملية التغيير عبر تطبيق القرار 2254 الضامن لسيادة ووحدة الأراضي السورية، وبوحدة الشعب السوري، وصولاً للقبض على قلب هذا الكيان.

مثلاً، طالما أن روسيا لا تحتكر صناعاتها العسكرية المتطورة، ولا تضع العراقيل أمام نشرها حول العالم.

الأمريكي يخسر أداة أخرى

بعد خسائر واشنطن السياسية في سورية، وغياب دورها عن المشهد الإقليمي الذي باتت ترسمه بشكل أساسي ترويكاً أستانا بوصفها الدول الضامنة اليوم، وبعد سحب الذرائع منها، مثل: «مسرحيات الكيماوي» التي تتيح لها استخدام قوتها العسكرية لعرقلة التقدم في منحى الحل السياسي، بالإضافة إلى عمليات فصل التنظيمات الإرهابية التي تشكل أداة داخلية لها والقضاء عليها، ومع تعمق أزمة واشنطن المالية والاقتصادية، يأتي أخيراً شلل أداتها الإقليمية عن سورية لتصبح أكثر بُعداً عن إمكانية تأثيرها على

امتلاك السوريين

للدفاعات الجوية

الجديدة لا يعني أن

العدو الصهيوني

بات يهدده صفراً بل

على السوريين أن

يجهزوا عليه وهو

في اضعف حالاته

إضراب عام في فلسطين والاشتباك مستمر



في فلسطين هنالك ثابت وحيد، مهما اختلفت ضغوطات العدو وحلفائه، ومهما كانت الحالة السياسية الفلسطينية، مع تقدم المفاوضات أو تراجعها: المقاومة الشعبية المتجددة لا تنضب.

■ عليا نجم

في الوقت الذي تستمر فيه غزة بحراكها ضمن فعاليات «مسيرة العودة الكبرى» ورفع الحصار، تشهد مدن الضفة الغربية وأراضي 48 تحركات في مناح عدة، لتعيد التأكيد على فكرة أن الشعب الفلسطيني عامة لا يزال موحداً حول مقاومة العدو، مهما كبلته قوات الاحتلال وأجهزة التنسيق الأمني.

لأول مرة منذ عام 1936 جرى إضراب فلسطيني عام شمل أراضي 1948 والضفة الغربية وغزة، احتجاجاً على قانون القومية «الإسرائيلي»، وإحياء للذكرى الـ 18 لانتفاضة الأقصى، ليُعم الإضراب يوم الاثنين 1 تشرين الأول الجاري مفاصل الأراضي الفلسطينية كافة، شمل قطاعات عدة، ومؤسسات خاصة وعامة. وفي اليوم التالي للإضراب اشتبك

على وزير الدفاع، أفغيدور ليرمان، معتبراً أن سياسة الأخير في قطاع غزة «فاشلة»، وأن «اتفاقيات التهدة انهارت»، انتقدت زعيمة المعارضة «الإسرائيلية» تسيبي ليفني رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووصفته بأنه ليس قوياً أمام حركة «حماس». بينما تزداد عزلة الكيان ويتراجع مع تراجع حليفه الأمريكي، وهو ما دفع ليرمان، إلى بعث رسالة لسفراء 8 بلدان أوروبية، يتهم فيها دولهم «بالتشويه المتعمد» للحقائق، والتدخل في الشؤون الداخلية للكيان، لمعارضتهم هدم قرية الخان الأحمر.

على صعيد الفصائل الفلسطينية، وفي الوقت الذي لا يزال فيه ملف المصالحة متعثراً، والاتهامات المتبادلة بين حركتي «فتح» و«حماس» مستمرة، قدمت «الجهاد الإسلامي» مبادرة لإنهاء الانقسام، رحبت بها الفصائل والقوى الأخرى، فهل تستطيع «الجهاد» الدفع بالمصالحة قدماً؟ لقد أصبحت الفصائل الفلسطينية على المحك في ظل الظروف المستجدة، فهي: إما أن تكون على قدر المسؤولية، أو أن الشعب سيلفظها عاجلاً أم آجلاً ويجد البديل المعبر عنه حقيقة.

نابلس، يوم الأحد 7 تشرين الأول، قتل فيها مستوطنان وأصيب اثنان آخرون. مقابل هذا، يزداد جنون العدو، وتتعلم انقساماته الداخلية، فبينما شنّ وزير التعليم في الكيان الصهيوني، نفتالي بينيت، هجوماً

فلسطينيون في مدينة رام الله في الضفة الغربية مع قوات الاحتلال، وذلك بعد حملة دهم وتفتيش شنها جيش العدو في مناطق مختلفة في الضفة الغربية. ليتبع ذلك عملية إطلاق نار قرب مستوطنة «أرئيل» جنوب

الصورة عالمياً

ترامب- سلمان: فاتورة الحب!



• صرح وزير الطاقة

الروسي

الكسندر

نوفاك، أن

روسيا لا

تتوقع خروج

المشاركين في

«السيبل الشمالي 2»،

حيث أعلنت بعض الشركات عزمها على

البقاء في المشروع تحت أي ظرف كان.

• قالت رئيسة الوزراء

البريطانية تيريزا

ماي، في كلمة

بمؤتمر لحزب

المحافظين:

إن بلادها

«لا تخشى»

من ترك الاتحاد

الأوروبي بدون

التوصل إلى اتفاق، إذا اقتضت الضرورة ذلك.

• أعلن مستشار

الرئيس

الأمريكي

للأمن

القومي جون

بولتون أن

الرئيس ترامب

قرر الانسحاب من

البروتوكول الملحق باتفاقية «فيينا» حول

العلاقات الدبلوماسية، الذي يخص تسوية

الخلافا الدبلوماسية بين الدول.

• الغت واشنطن

لقاء بين

وزير الدفاع

الأمريكي

جيمس

ماتيس

ونظيره الصيني

وي فينغي، بعد

امتناع بكين عن تحديد موعد، حسبما أفاد

مسؤول عسكري أمريكي لوكالات أنباء.

• أعلن الرئيس الفنزويلي،

نيكولاس مادورو

عزمه تحويل

جميع

التعاملات

النفطية

بعملة «بنزو»

المشفرة الخاصة

ببلاده، التي أطلقتها

كاراكاس عام 2018 لالتماف على العقوبات

الأمريكية المفروضة عليها.

• دعا الرئيس

التركي

أردوغان، إلى

تشكيل مجلس

أمن دولي يضم

القارات السبع

في العالم، تتمتع

فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ

عددها 193، بصفة العضوية الدائمة

بشكل متناوب.

في الأيام القليلة الماضية، وللمرة الثالثة، صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أمام تجمع انتخابي للحزب «الجمهوري» في ولاية مسيسيبي، مع اقتراب موعد انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي، بما فحواه: أن على المملكة العربية السعودية دفع المزيد من الأموال في سبيل استمرار الولايات المتحدة في حمايتها.

■ جواد محمد

إن هذا التصريح الفجّ للرئيس الأمريكي ليس الأول من نوعه في هذا السياق، حيث كانت هناك تصريحات مشابهة موجهة للسعودية نفسها، بالإضافة إلى تركيا والاتحاد الأوروبي، ناهيك عن تعبرهم الولايات المتحدة أعداء كالصين وروسيا وإيران.

الضغط على الحلفاء

من الجيد هنا ذكر تصريح ترامب حرفياً لـ «طرفته» و«استثنائيته»، حيث قال: «قلت صراحةً إلى الملك سلمان أنه لن يظل في الحكم لأسبوعين من دون دعم الجيش الأمريكي... «نحن نحمل السعودية، ستقولون إنهم أغنياء» أنا أحب الملك، الملك سلمان، لكني قلت له، أيها الملك نحن نحملك، وربما لا تتمكن من البقاء لأسبوعين في الحكم من دون جيشنا، لذلك عليك أن تدفع».

عموماً، إن تصريحات الرئيس الأمريكي الحالي، والذي يعتبره الكثيرون سمجاً وفجاً وذا طابع غير دبلوماسي، تعتبر مادة إعلامية دسمة لمختلف وسائل الإعلام، والتي تقوم بتوظيفها بما يخدم

الجهات الممولة، لتكون الاستنتاجات عن معاني تلك التصريحات متضاربة ومتناقضة في الكثير من الأحيان، ولكن ببعض التمعن للسياق التي تأتي فيه هذه التصريحات يمكن التأكيد على جملة من الحقائق: أولاً: إن القوى الدولية الصاعدة والمنافسة للولايات المتحدة والمتمثلة تحديداً بروسيا والصين تقوم بتوجيه الأمور بالاتجاه المعاكس الذي تدفع نحوه الولايات المتحدة، مما ينتج انخفاضاً في درجة ضبط وتحكم الولايات المتحدة لمختلف المناطق في العالم وحلفائها ضمناً، الأمر الذي يدفعها نحو الضغط على أولئك الحلفاء في سبيل إعادتهم إلى بيت الطاعة الأمريكية.

ثانياً: إن هذا التوجه المتمثل بالضغط على الحلفاء ليس وليد «الحقبة الترابية» كما يدعي جهابذة التحليل اليومي ونشرات الأخبار السريعة، وإنما بدأ عملياً مع ظهور ملامح التراجع الأمريكي في بداية العقد الحالي، فيما تظهت جلياً في ولاية أوباما «الضغط على السعودية لانجاز صفقات سلاح بقيمة 60 مليار دولار في عام 2016، ومحاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا انطلاقاً من قاعدة إنجريك في العام نفسه».

ثالثاً: إن وزن الولايات المتحدة، وتموضعها الحالي على الخارطة الدولية هو العامل الأساس الذي يدفع إدارتها نحو هذا السلوك وهذه التوجهات، وهو الأمر الذي يدفع شخصاً مثل ترامب إلى الواجهة، وليس كما يقال بأن ترامب هو الذي يغير التوجهات الأمريكية الحالية.

تحصيل أموال

يمكن القول: إن الضغط الأمريكي على آخر من تبقى من الحلفاء بغية تحصيل ما أمكن من الأموال، يعكس ويرتبط بمستوى الأزمة المالية التي وصلت إليها واشنطن، وتصريح ترامب اليوم ما هو إلا نقل للواقع إلى مستوى جديد من الخطاب المعلن والصريح، فالتعامل الأمريكي مع السعودية كمصدر للمال ليس بجديد، والسلوك الأمريكي هذا لا ينفصل عن مطالبة ترامب للدول الأعضاء في «الناتو» بدفع المزيد، ولا عن الضغط على الأوروبيين لشراء الغاز الأمريكي غالي الثمن عوضاً عن الروسي الأرخص.

من جهة أخرى، وباعتبار أن السعودية دولة منتجة للنفط، فإن الضغط الأمريكي هذا يأتي في سياق دفع الرياض نحو اتخاذ إجراءات

تخدم واشنطن في إطار «حرب النفط»، وثنيها عن عقد اتفاقيات مع روسيا وإيران ضمن وخارج «أوبك»، قد تخدم السعودية ذاتها في نهاية المطاف، مما يدفع إلى مزيد من التناقضات مع آخر من تبقى من الحلفاء.

تصريحات ترامب غير المسبوقه، دفعت السعودية للرد حفظاً لماء الوجه، فقال محمد بن سلمان في حوار مع وكالة «بلومبرغ» أن المملكة تشتري الأسلحة الأمريكية بأموالها ولا تحصل عليها مجاناً، وأن المملكة كانت موجودة قبل الولايات المتحدة الأمريكية بـ 30 عاماً.

لكن رغم هذه التصريحات، يمكن التأكيد على أن حديث ترامب إنما يدل على أن الولايات المتحدة بدأت ما يمكن اعتباره استنزافاً مباشراً لتلك البنى وأنظمة الحكم التي كانت تعتاش على الهيمنة الأمريكية، والتي تملك من السيولة المالية ما يجعل الضغط عليها مثمراً من الناحية المالية المباشرة، والذي بدوره ينم على أن طرق الاستنزاف غير المباشرة أصبحت عاجزة عن تحقيق مستويات الربح والهيمنة المطلوبة. إن هذا التحول لهو مؤشر حقيقي على حدة التراجع وتعمقه.

تحولات اليابان...



الراكدة منذ عقود بسبب المشكلة المصنعة أمريكياً، والتي تشير إليها اليابان باسم: «النزاع على جزر كوريل». إن الحديث عن هذه المسألة طويل ولا مكان له هنا، ولكن من المفيد الإشارة إلى أن اليابان تتمتع بالمرونة بخصوصها كونها جددت علاقاتها مع روسيا التي تعيش في أفضل حال لها في حقبة ما بعد الحرب. تستجيب روسيا بدورها ليد اليابان الممدودة لحاجتها إليها للاستثمار في مناطق الشرق الأقصى المليئة بالموارد وذات الكثافة السكانية المنخفضة. واليابان بدورها تحتاج إلى الوصول الموثوق لتلك الموارد سواء أكانت الزراعية أو المعدنية أو الطاقة خصوصاً.

بالاعتماد على هذا، فإن روسيا تمثل احتياطياً هائلاً من الطاقة يمكنها بسهولة أن تمد المجتمع الروبوتي الياباني المستقبلي بالطاقة اللازمة لعقود، وذلك دون التعرض للمخاطر الجيوإستراتيجية المصاحبة لاستيراد الموارد من منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات وعبر مضيق «ملقا» الخائق ثم عبر مياه بحر الصين الجنوبي المليء بالنزاعات. وعلى مستوى أكبر، فإن التقارب الياباني مع روسيا هو نافع من الناحية الجيوإستراتيجية لطوكيو لكونه يمنح الدولة-الجزيرة مجاًلاً أكبر للمناورة في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة، وفي تقليل الاعتماد عليها، وهو الاعتماد الذي يهتبه اليابانيون، ويرسل كذلك إشارة إلى الصين بأن اليابان مهتمة بحضور غير سياسي وغير عدائي على طول حدود القارة الشمالية الشرقية.

السباق على الموارد

يمكن لروسيا أن تزود الصناعة اليابانية المهمة بالطاقة الكافية، ولكن ليست بالموارد الكافية من المواد الأولية التي يريدها اليابانيون من أجل العمل عليها وتحويلها إلى بضائع للاستهلاك والتصدير، وذلك حتى مع أخذ موارد أقصى شرق روسيا بالاعتبار. إن حاجة الاقتصاد الياباني للمواد الأولية كبير لدرجة جعلها في مرحلة ما بعد الحرب تجوب العالم بدعم من الأمريكيين للحصول عليها، مثل الحضور في جنوبي شرق آسيا، والانخراط في عدد جيد من الاستثمارات على طول إفريقيا بعد الحرب الباردة. لكن

مستقبل البلاد ككل. وبالنظر إلى الأهمية العالمية لليابان بوصفها ثالث أكبر اقتصاد في العالم فيتوقع أن يكون لهذا الأمر آثار كبيرة على جميع شركائها، سواء من الدول الكبرى أو الدول النامية على حد سواء.

اللجوء للآلات

من الممكن عدم حدوث أي سيناريو رهيب جراء تناقص عدد السكان طالما أن اليابان ناجحة في استبدالهم بالآلات. قد يبدو الأمر خيالياً لكنه يحدث بالفعل، وذلك على الأقل فيما يخص الاقتصاد. فشركة الروبوتات اليابانية «فانوك» Fanuc تحول هذا الأمر إلى حقيقة. فهي تملك بالفعل ربع السوق العالمي، وقد كان ثلث طلبات تصنيع الروبوتات الصناعية في العالم عام 2016 هو مبيعات «فانوك» إلى الصين، وهو الذي قوى الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين هذين المتنافسين ليظهر مدى أهمية هذه الشركة على الاقتصاد العالمي. ولهذا فليس من المستغرب قيام «فانوك» بتعويض النقص في اليد العاملة في اليابان. ولهذا فإذا تحدثنا على المستوى النظري، فليس لدى طوكيو الكثير لتقلق بشأنه. فهي بدلاً من أن تقلق بما عليها فعله بجموع العاطلين عن العمل مثلما يحصل في بقية العالم، فعليها أن تعمل على إعادة تدريب مواطنيها لملء الشواغر التي لا يمكن للروبوتات ملؤها والتي لا تزال معلقة في الاقتصاد.

وتبقى المسألة الإشكالية هنا: هي أنه لا يوجد مجتمع مدني يعتمد على الروبوتات في العالم ليس بحاجة لمصدر موثوق من الطاقة. ولهذا فهناك الكثير من المراقبين الذين يرون بأن اليابان ستبقى تعتمد على عمليات جيوسياسية خارجة عن سيطرتها تجري في الشرق الأوسط. لكن في الواقع تسعى طوكيو جاهدة لتفادي هذه الحقيقة التي تؤرقها عبر إجراءات استباقية مثل: تطوير الاعتماد على الطاقات البديلة وتغيير قواعد اللعبة بالتقارب مع موسكو.

التقارب مع روسيا

إن البعد الجيوسياسي للسياسة اليابانية الخاصة بالطاقة قد ساهم في تحسين العلاقات مع روسيا بسرعة، وهي العلاقات

التحول الياباني هو أحد تحولات الكوكب وموشر على دخول النظام العالمي متعدد الأقطاب تدريجياً إلى حيز الوجود

تعتبر اليابان، كنظيرة آسيوية لبريطانيا العظمى، ذات مكانة إستراتيجية متميزة في القارة الأوراسية العملاقة بحكم موقعها، وهو الأمر الذي انعكس بشكل كبير على قراراتها السياسية عبر القرون، ومنحها شكل قوة بحرية تاريخية. اختارت الدولة الشرقية بحكمة أن تطبق أجزاءً محددة من «الغربنة» بعد إصلاحات مييجي في 1868، وهو ما سمح لها بالنمو والتفوق بسرعة كبيرة على منافسيها الإقليميين لتنهض في نهاية المطاف كقوة عظمى بحد ذاتها.

■ بقلم: اندري كوريبيكو تصريب وإعداد: عمرو درويش

مؤسسة عسكرية أيضاً، حيث أعادت طوكيو مؤخراً فقط «إعادة تفسير» دستورها لفترة ما بعد الحرب من أجل السماح بنشر قوات عسكرية يابانية للخارج، ولبيع المعدات العسكرية لشركاء خارجيين. ولأجل كل المقاصد والأهداف الممكنة، شجعت الولايات المتحدة اليابان بشكل ضمني على المضي في طريقة «أكثر أمناً» في السير على خطى ما قبل الحرب العالمية الثانية، في إعادة التأكيد على طموحاتها التقليدية في شرق وجنوب شرق آسيا. ورغم أن هذا يدفع المرء للاعتقاد بأن طوكيو لا تزال تعمل كدولة دمية بيد واشنطن، فقد بدأت قيادتها بشكل مفاجئ بالتقارب السريع مع موسكو.

ويبدو بأن هذا التحول هو أحد التحولات النموذجية التي تجري على طول الكوكب، والتي لا يمكن تفسيرها بغير دخول النظام العالمي متعدد الأقطاب بشكل تدريجي إلى حيز الوجود، ومن المتوقع أن تؤثر نتائج هذا التغيير الشامل على جميع القوى العظمى، واليابان من ضمنها. وعليه فإنه من الهام أن نتفحص الجغرافية السياسية لهذه الدولة في القرن 21، وذلك مع الحرص على ملاحظة أن جميع التطورات المستقبلية المتعلقة بها تعتمد بشكل كبير على الاتجاهات المحلية أكثر مما تعتمد عليه لدى بقية اللاعبين.

المعاناة الديمغرافية

يتناقص عدد السكان بشكل هائل، وبسرعة. إن عدد المواطنين كبار السن يتزايد، بينما ينخفض معدل الولادات إلى ما دون مستوى الاستبدال. والأسوأ أن الشباب يتجنبون الجنس للكثير من الأسباب. إن استمرار هذا الأمر فيتوقع أن تعاني اليابان من واحدة من أكبر الخسائر السكانية على الإطلاق لسكان في وقت السلم، وهو ما قاد العديد من المراقبين ليقفوا بشكل استثنائي بخصوص

لقد كانت الخطة الإستراتيجية لليابان، أن تصبح بشكل حربي بريطانيا العظمى الآسيوية، ولتحقيق هذه الغاية سعت لإنشاء إمبراطوريتها في نصف الكرة الشرقي من خلال الغزو الوحشي وإستراتيجية فرق تسد، والتي سمحت لها في نهاية المطاف باستبدال نظرائها الأوروبيين بوصفها القوة المهيمنة دون منازع في ذلك الجزء من العالم.

اليابان والتحول العالمي

كانت حقبة الحرب العالمية الثانية «كجمال تعاون مشترك في شرق آسيا الكبرى» هي المرحلة الأولى في طموحات اليابان الجيوإستراتيجية «التقليدية». وبعدها تم احتلالها بشكل مهين من قبل الولايات المتحدة حتى يومنا هذا عقب إسقاط القنبلتين النوويتين في هيروشيما وناغازاكي. منذ عام 1945 فصاعداً باتت طوكيو هي شريك واشنطن في «التحكم من وراء» في شرق وجنوب شرق آسيا، حيث شجعتها الولايات المتحدة للاضطلاع بدور إقليمي قيادي بهدف منح أمريكا «وجهاً محلياً» يمكنها من خلاله ممارسة هيمنتها. ولهذا السبب قامت الولايات المتحدة بتعيين اليابان لتصبح اللاعب الرئيس في «بنك التنمية الآسيوية ADB» ودعمت بنشاط جهودها للاستثمار في الأقاليم السابقة التي شكلت لفترة وجيزة عالمها الإمبراطوري خلال الحرب العالمية الثانية.

شهدت نهاية الحرب الباردة وما أعقبها من صعود الصين كقوة عالمية «والذي ساعده ودرجة غير متممة الاستثمارات الأمريكية» التحول التدريجي في دور اليابان من مجرد مؤسسة اقتصادية «للتحكم من الخلف» إلى

في القرن الـ21

عن الضجيج الذي لا يطاق وعن الكثير من الجرائم، مثل: الاغتصاب والقتل بالإضافة إلى الخوف من تحولها لأهداف عسكرية في حال اندلاع حرب كبرى. ولا يستطيع أهل هذه الجزر طرد الأمريكيين رغم تظاهراتهم بسبب النفوذ الذي تمارسه واشنطن على طوكيو. ولهذا فمن الناحية النظرية يمكن للصين في حال نشوب نزاع مع اليابان، أن تدعم بشكل أو بآخر الحركات المناهضة للأمريكيين في هذه الجزر «قد يصل الأمر بهذه الحركات أن تتحول إلى حركات انفصالية خاصة وأنها أصبحت جزءاً من اليابان بشكل حديث نسبياً في أواخر القرن التاسع عشر» لتكون ورقة ضغط كبرى ضد اليابان.

أفكار ختامية

توضّح النقاط المبسطة المذكورة أعلاه المنطق المرحلي الذي يدخل في إستراتيجية اليابان، ويشرح بعض تحركاتها الكبرى، سواء أكان القرار المفاجئ بإعادة التقارب مع روسيا، أو المتأخر إلى حد ما في التشارك مع الهند في منطقة المحيط الهندي الكبرى. يبدو بأن كل شيء يصب في نهاية المطاف في التحول الحتمي لليابان إلى أول حضارة تكنو- روبروتية على نطاق واسع، وحول هذا الاتجاه الأساسي يتمحور بدرجات مختلفة كل تصرف لها. وبالإجمال، يجب أن تسمح لنا الصورة الأكبر وراء إستراتيجية اليابان الجيوإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين بتكوين فكرة حول القيود الهيكلية التي تقف في وجه تحركاتها، لتكون ضمن «تألف احتواء الصين»، وذلك للمحاذير التي أسلفناها سابقاً.

إن النظام القائم بالفعل والمميز بترابطه وتداخله بشكل تبادلي معقد اقتصادياً، مقترناً بالقرارات البحرية لكلا الجانبين، يعمل كشكل من أشكال الضبط والتوازن بين القوتين العظميتين الآسيويتين، ويمكن إعادة تصميمه بشكل مثالي لإقناع صانعي القرار الإستراتيجيين في اليابان بالطبيعة ذات الضرر المتبادل لمنافستها غير الودية مع الصين، والتي نفتت الولايات المتحدة النار فيها خلال العامين المنصرمين. إن إعادة صياغة العلاقة بين هاتين الدولتين- الحضاريتين قد يوضح تفكيراً جديداً للديناميكية التي تحكم إمكانات «ربح-ربح» للتعاون في «طريق الحرير»، وذلك بالمقارنة مع لعبة «خسارة- خسارة» التي تريد الولايات المتحدة لها أن تحكم علاقة الدولتين. تريد الولايات المتحدة لليابان أن تستمر بوصفها «حاملة طائرات لا تغرق» للأبد وذلك لتتمكن من «احتواء الصين» لكن إفشال هذه السياسة قد «يحرر الصين» ويسرع التحول إلى عالم متعدد الأقطاب.



الصين، فليست اليابان في وضع يسمح لها بالضغط بشكل مباشر على الصين إن مرّت الأخيرة بظروف حرجة. فلا يستطيع كلا الطرفين تحمل حرب تجارية ضد الآخر، واليابان ستكون هي الطرف الأضعف في مثل هكذا حرب، بسبب الاحتكارات التي تملكها منافستها في إنتاج معادن نادرة من الأرض. تحتاج اليابان إلى مثل هذه الموارد من أجل إدامة تطورها التكنولوجي- الروبوتي، ولهذا فهي ليست في موقع يسمح لها باختبار قطع الصين لوارداتها عنها كما حدث بشكل مؤقت عام 2010 إثر خلاف «النزاع في بحر الصين الشرقي». وفي سياق متصل، فليست لدى اليابان القدرة على تحمل تخفيض الشركات الصينية في الكونغو لمبيعات الكوبالت والكولتان الضرورية لبطاريات العربات الكهربائية ولصواريخ كروز، وتقريباً لكل الأدوات المتطورة تقنياً في هذه الأيام، مثل الهواتف الذكية. فالصين تسيطر على قرابة 60% من سوق الكوبالت العالمي، والذي يتوقع أن يرتفع الطلب عليه بمقدار الثلثين في العقد القادم، والذي يمثل ضمان الوصول إليه بشكل موثوق أولوية بالنسبة لليابان.

ونقطة الضعف اليابانية الأخرى هي مجموعة جزر ريوكو التي تعد أوكيناوا المناهضة للأمريكيين جزءاً منها. يمقت أهل هذه الجزر القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة على جزرهم، كونها مسؤولة

نحو عالم متعدد الأقطاب يحررها من التأثير الأحادي للولايات المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار التغييرات الأخيرة والتقارب مع روسيا.

تعقيدات المنافسة اليابانية- الصينية

إذاً، علينا أن نقبل بأن الاتجاهات الحالية تشير إلى أن المنافسة اليابانية-الصينية التي تستفزها الولايات المتحدة قد تمتد إلى مستقبل غير محدد. إن أكثر الأشياء مسؤولية هو فحص تعقيدات هذا التنافس في ضوء الحرب الباردة الجديدة، من منظور غير مألوف بالنسبة لمعظم التحليلات في هذا المجال. فبدلاً من التركيز على الميزات التي تملكها الصين هنا، من المفيد أن نستكشف الموضوع من زاوية أخرى، هي وجهة النظر اليابانية من أجل التعرف على الميزات التي تملكها طوكيو أيضاً. مثال: إن «قوات الدفاع البحرية» اليابانية تعمل بالفعل كـ «بحرية مياه زرقاء»- قوات قادرة على القيام بالعمليات في المياه العميقة والمحيطات المفتوحة- رغم أنها تفعل ذلك بشكل غير معلن، وبهذا فهي قد تشكل خطر استنزاف للصين في حال حدوث أي نزاع بينهما. بالإضافة إلى أن التطور الروبوتي لليابان قد يشكل نقلة نوعية لتوازن القوة بين الدولتين.

لكن ما ذكرناه ينطبق فقط على ما يتعلق بالشؤون العسكرية. لكن احتمال حدوث نزاع عسكري بين الدولتين أمر بعيد الاحتمال لأسباب متنوعة، وهي متعلقة بشكل جزئي بالارتباط الاقتصادي المعقد بينهما. قد تنشأ حروب بالوكالة بين القوتين في المناطق التي يمارسون فيها نفوذهما، ولكن الأكثر تأثيراً يمثل هذه الحروب ستكون الصين، كونها قد راهنت بكامل مستقبلها في القرن الحادي والعشرين على طرق الترانزيت والتجارة التي ستحافظ على نموها المحلي وتمنع عدم الاستقرار الاجتماعي- السياسي الذي من شأنه أن يصاحب دون شك أي حرب بالوكالة.

نقاط الضعف

المخفية للنزاع مع الصين

رغم ميزتها الإستراتيجية في كونها أقل اعتماداً على طرق التجارة والترانزيت من

وبعد صعود نجم الصين في الفترة ذاتها فقد حولت البلد الأكثر سكاناً في العالم من السعي إلى الموارد الناضبة في العالم إلى أمر شاق بالنسبة لليابان بعد أن كانت المهمة سهلة فيما مضى.

رقصة تانغو طرق الترانزيت

إن البحث عن الموارد وتنمية أسواق جديدة شيء، والوصول إلى هذه الأسواق والموارد أمر آخر. يتوقع أن تحوّل مشاريع «الحزام والطريق» الصينية العالم أحادي القطب المتدهور إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب بصيغة جديدة، ولا يمكن لطوكيو ببساطة أن تنافس بكين هنا بسبب التباين الكبير بين حجم اقتصاديهما، ولهذا السبب قررت اليابان أن تدخل في شراكة مع الهند في قيادة ما يدعى «ممر تنمية آسيا- إفريقيا» والمعروف كذلك باسم «ممر الحرية»، وذلك من أجل تجميع مواردهم الحالية والوصول إلى تكاملات اقتصادية فيما بينهما في منطقة المحيط الهندي الكبرى. وهذا يوحي بوجود تانغو معقد يحدث بين اليابان والصين للوصول إلى طرق التجارة ودول العبور.

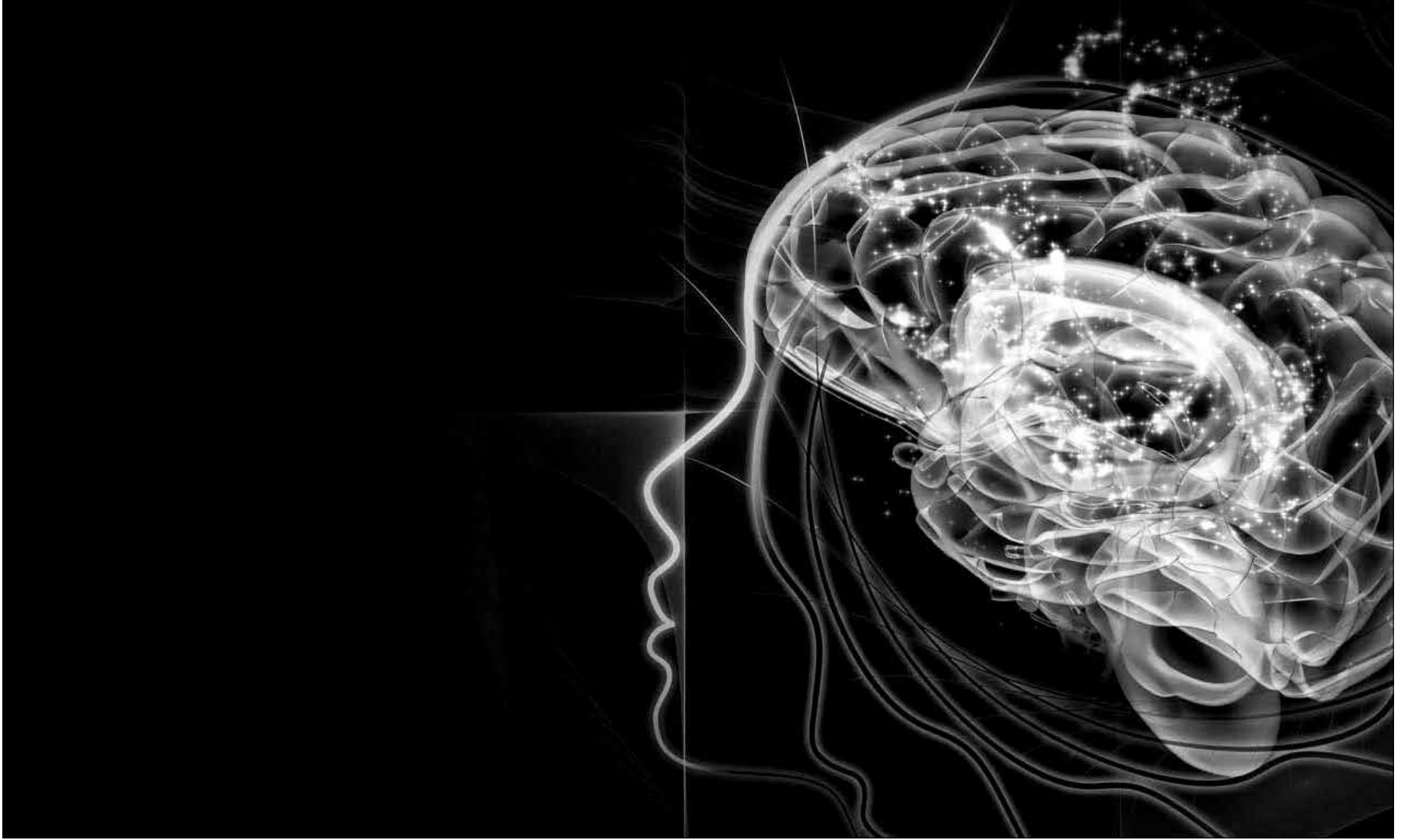
إن شراكة اليابان مع القوتين الكبيرتين: روسيا والهند، سوف تؤمنان لها الوصول إلى طرق عبور وتجارة عالية الأهمية، وهذا بدوره سيعطي طوكيو نفوذاً على الأقاليم المهمة إستراتيجياً لبكين حتى. وإن نظرنا إلى الحصيلة المثالية لمثل هذا السيناريو، فسيكون قيام هاتين القوتين الآسيويتين بضمّ قواهما لتدعيم عولمة «طريق الحرير» عبر شراكة وتعاون وتنافس وذو يترجم بشكل مؤسساتي يفيد كلتا الدولتين. ستحاول الولايات المتحدة بتأثيرها الثقيل على اليابان استباق حدوث ذلك وإعاقته على الأغلب، بحيث تبقى اليابان لاعباً أساسياً في تحالف احتواء الصين الذي يبني على طول المحيطين الهندي- الهادئ.

ستحاول الولايات المتحدة اتباع الطرق ذاتها التي تتبعها مع أوروبا لاحتواء روسيا، مع اليابان ضد الصين، لكن هذه المحاولات التي تناقض معادلة «ربح-ربح» فيما يخص الحصول على الموارد، لا يمكن أن تنجح على المدى الطويل، ولكن لا أحد يمكنه التنبؤ بالوقت الذي ستستغرقه اليابان للاستدارة

إن عدد المواطنين كبار السن يتزايد بينما ينخفض معدل الولادات إلى ما دون مستوى الاستبدال.

رغم عدم وجود إشارات مباشرة على رغبة اليابان في إعادة توجيه إستراتيجيتها الكبرى بعيداً عن النظام أحادي القطب، إلى متعدد الأقطاب ذي الربح المشترك، فلا يمكننا تجاهل أن طوكيو تتصرف في الواقع بشكل مستقل نسبياً من خلال استمرارها في إعادة بناء علاقاتها مع موسكو. من الواضح بأن واشنطن ليست سعيدة جداً بهذا الأمر، رغم أن الإستراتيجيين البراغماتيين في البيروقراطية العسكرية والمخابراتية والديبلوماسية الأمريكية يتفهمون ضرورة هذا التحرك، ويقرون كيف يمكن التلاعب بهذا الأمر والاستفادة منه في محاولة لزراعة بذور الشك بين موسكو وبكين، مستفيدين بذلك من أن روسيا لم تشرح علانية إستراتيجية التوازن الكبرى لديها. وبالنظر إلى المستقبل فلا يزال من المتوقع أن تستمر المنافسة الصينية- اليابانية على طول منطقة المحيط الهندي الكبرى، وذلك بانضمامها إلى التنافس الصيني- الهندي القائم، لتضيف بذلك كتلة حرجة إلى المكون الآسيوي للحرب الباردة الجديدة. فلاش2: يتناقض عدد سكان اليابان بشكل هائل بينما يزداد عدد المواطنين كبار السن وينخفض معدل الولادات إلى ما دون مستوى الاستبدال

آخر صيحات الرأسمالية: إلغاء الواقع والإنسان



شكل النصف الثاني من القرن الماضي ردّة ظاهرة نحو اللاعقلانية والعدمية في مختلف ميادين الفكر الرأسمالي السائد كالعلوم والفلسفة، معبراً ضمناً عن وظيفة التعمية الأيديولوجية بهدف تشويه صورة القوانين التي تحكم التاريخ والمجتمع «وحياة الإنسان» ومحاربة الفكر الاشتراكي العلمي وتجربته، الذي أنتج علوماً وثقافة وممارسة تتعارض مع كل مقولات الرأسمالية عن الفرد «الليبرالي التاريخي بمفهوم الرأسمالية» والتاريخ ومصير المجتمع؛ وشكل انهيار الاتحاد السوفييتي ثقلنا لتلك اللاعقلانية مترافقة مع التقدم المؤقت للرأسمالية.

■ محمد المعوش

الانتقال إلى الغيبية وإلغاء الواقع

لأن الواقع الملموس في المرحلة الراهنة يعبر عن انفجار التناقضات العميقة والتاريخية للرأسمالية بعد تقدمها المؤقت، فإن محاولة التعمية عنه لا بد وأن تتطرق بدورها ووظيفتها كون المهمة صارت أشد في ظل تراجع مقدرات الرأسمالية على ترويح وتمويه علاقاتها، وإذا كانت الفاشية هي نتاج عسكري سياسي للتطرف لكم صوت الواقع، والتي تواجه اليوم بدورها كوابح مضادة من التيار الصاعد عالمياً، فإن وزن التعمية سيتزايد في المستوى الأيديولوجي إلى حد ما صار واضحاً أن الفكر السائد لا يعبر اليوم فقط عن رجعية ولا عقلانية قصوى «كونهما يعبران عن اعتراف بالواقع أساساً»، بل انتقل إلى حالة نفي الواقع الموجود إلى عوالم

غيبية واهمة، معبراً عن أقصى المذاهب الفلسفية مثالية.

في تغيب الإنسان والواقع

هناك حالة ظاهرة متسعة وجديّة اليوم في علم النفس مثلاً، لتفكيك الوجود الفردي إلى حد يختفي فيه الإنسان والذات الإنسانية من المشهد، وعلى الرغم من وجود جذور لها في السابق، مثلاً: في التيار التطوري-الجيني «الذي يستبعد البعد الاجتماعي للإنسان وتاريخيته» أو السلوكي التبسيطي «الذي يحصر الإنسان بتشريط: مثير-استجابة»، إلا أنها اليوم تدفع إلى مستوى التنظير الفكري المباشر القائل بغياب هذه الذات الإنسانية كانعكاس في الوعي للفرد الفاعل الواقعي.

وتذهب هذه المحاولة حد الترويج «العلمي- الفلسفي» لخلاصات هذا المنطق وأقصى مقولاته القائلة بنفي وجود الواقع المعروف نفسه، لا الإنسان فقط.

تتكامل هذه المادة «العلمية» الأكاديمية مع الأدوات الدعائية الرأسمالية على وسائل التواصل الاجتماعي، والندوات العالمية والتلفزيون، وبمرور عام على الصفحات «العلمية» والصحيفة على فيسبوك يمكن الخروج بأمثلة ترويجية كثيرة لمنطق تغيب الإنسان والواقع نفسه على حد سواء.

أوراق وكتب علمية «لا غبار عليها»

في كتاب بعنوان «الفكر المتجسد: العلم المعرفي والتجربة الإنسانية» صادر

العملية المنهجية لنفي الواقع نحو العدمية بدعم علمي- فلسفي لتجدي العقل الرأسمالي السائد نفعاً

عن منشورات معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ذائع الصيت، وجامعة هارفرد في الـ 2016 «أعيد نشره عن نسخة صادرة في الـ1991» يذهب الكتاب للقول: إن الذات الإنسانية وهم وغير موجودة، فما هو موجود هي الأحداث التي تسيل والتقاط اللحظة «هنا والآن» عبر تقاليد «التأمل والتتور العقلي» هو ما يجعلنا قادرين على تفسير محتوى التجربة، استناداً إلى بعض المذاهب الروحية كالبودية مثلاً، ف «ليس من العدل ربما أن نطلب أكثر من العلم» كإجابات على أسئلة الواقع الإنساني حسب تعبير الكتاب.

إذا الذات الإنسانية غير موجودة، وبالتالي الضرورات التي تحكمها تصير عرضة للنفي، والإنسان برمته يصير مغيباً. وهذا يتكامل مع مجموعة أبحاث أخرى منها: التيار العصبي- الفيزيولوجي، البحث الذي يحول مجمل الوعي الواعية إلى عمليات دماغية كهروكيميائية، وهنا يتفكك الوجود الإنساني إلى ملايين من العصبونات في تفاعلها، في نفي واضح للمستوى النفسي، الذي هو انعكاس للمستوى الاجتماعي الذي لا يشكل الدماغ إلا مستوى تحقق لهذين المستويين، وليس في حد ذاته تفسيراً للوجود الواعي الذاتي الإنساني.

في التعبير الأيديولوجي عن المنطق العصبي- الدماغي أعلاه، واستخدامه وظيفياً على صفحات الفيسبوك، سنجد خيراً تحت عنوان «ماذا لو كان الوعي ليس هو ما يوجه عقل الإنسان؟» على صفحة «شبكات التكنولوجيا» هو إعادة قراءة لمقال «مطاردة قوس

قزح: الطبيعة غير الواعية للوجود» نشر العالم الماضي «كان مقال سابق في قاسيون قد أشار إليه» في مجلة نفسية عالمية (Frontiers in Psychology) حول أن الوعي ليس إلا مسرحاً لعمليات ما دون الوعي، والذات الفاعلة ليست إلا متلقياً لما يحصل، ولا قدرة لها على التأثير في الأحداث نفسها التي هي كامنة في الدماغ نفسه. يتكامل ذلك مع خبر آخر على صفحة مجلة الإندبندنت تحت عنوان مبهر آخر «محللو بنك أوف أميركا يعتقدون أن هناك احتمالاً 50% كوننا نعيش في مصفوفة» في استعارة لفيلم الخيال «المصفوفة» حيث اعتبر المقال أن العالم قد لا يكون إلا محاكاة يتم التحكم بها من قبل حضارة أرقى قد تكون من عالم آخر. ويتراقق هذا الهجوم لنفي الواقع والإنسان مع خبر بنكهة فلسفية على صفحة «أخبار العلوم» يضم عنوانه الطويل جملة «الوعي مجرد وهم!» التي هي تعبير عن جوهر طرح فيلسوف «العصر الحديث: دانييل دينيت» الأميركي «المختص» بفلسفة الوعي والعلوم المعرفية وغيرها. ودينيت هذا يقول أيضاً: أن الوعي هو ساحة عرض ومسرح لعمليات لا يمكن إلا توصيفها دون أن نقدر على الفعل فيها.

أمثلة سريعة عن العملية المنهجية لنفي الواقع نحو العدمية بدعم علمي- فلسفي (ومن محلي قسم إدارة الثروة في مصرف بنك أوف أميركا!) لن تجدي العقل الرأسمالي السائد نفعاً، فالوقائع دائماً عنيدة، وكيف إذا كانت مؤلمة!

أدوات خفية للحرب الإعلامية



تؤدي الحرب الإعلامية مهمة التأثير في نفسية المستمع، وتثبيط عزيمته، وسلب الإرادة منه، وبالتالي سهولة السيطرة عليه. فكم من حرب جرى تحقيق النصر فيها بسبب ما تم بثه من أفكار ومعلومات بين الجمهور؟

لؤي محمد

قليل الكثير عن الحروب الإعلامية للغرب في خدمة مشاريعها التوسعية العسكرية والاقتصادية نحو الشرق، وسلطت أدواتها لخلق ظروف سياسية وثقافية واجتماعية مواتية لاستمرار نفوذها ونهب ثروات وطاقت تلك البلاد بدون أية خسائر تذكر.

لا نستطيع إحصاء البوستات الفيسبوكية التي بثت عبر المنصة الزرقاء خلال السنوات السابقة، كما لا يمكن تحديد جميع أشكال وأدوات الحرب الإعلامية التي جرى توظيفها في مختلف القضايا، ولكننا نستطيع انتقاء أداتين يمكن القول عنهما: الأدوات الأقوى تأثيراً والتي شاهدها وتداولها مئات وربما أكثر من ذلك.

الأداة الأولى: سنطلق عليها اسم «البيان الشخصي»، تعمل هذه الأداة على تحريض الأشخاص للمشاركة في «الحملة المعنية» عبر تضخيم الأنا والحصول على التعاطف الفردي، وإعطاء شعور كاذب بالتضامن مع

«الجماعة» التي تعتبر نفسها مضطهدة «ليس بالضرورة أن تكون مضطهدة أو مُحَقَّة».

يفتح البيان الشخصي بالنص التالي: «أنا فلان الفلاني، أعلن رفض هذا القانون أو تلك الاتفاقية»، وتعمل هذه الأداة بطريقتين: البوست والرسالة الشخصية البريئة إلى الأصدقاء. استخدمت هذه الأداة بشكل واسع في أزمات المنطقة، وفي مختلف القضايا التي قرر «مركز القرار الخفي» إطلاق

تتكامل أدوات الحرب الإعلامية ضد الشعوب من أجل السيطرة عليها، من المسلسلات الغربية وأبطال الرياضة وحتى سرقة الرموز الشعبية أو الأدبية أو الاجتماعية وغيرها إلى المنصات المحلية، ومن ثم الجمهور المجاني الذي أكل المقلب وتطوع دون أن يدري لترويج الأفكار، أما أخطر المنفذين فهم بعض المنصات العالمية والمحلية التي قد تبدو بريئة أو محايدة، ولكنها قائدة الحملات الإعلامية بشكل دائم!

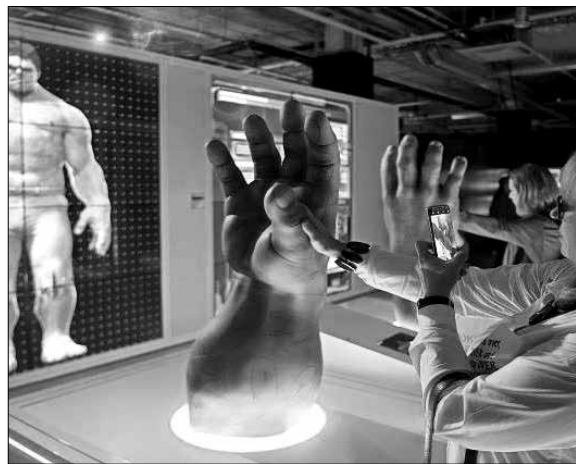
حرب إعلامية بشأنها خلال سبع سنوات. الأداة الثانية: نستطيع أن نطلق عليها اسم «البطل الشخصي»، حيث يميل الجمهور إلى الإعجاب بشخصيات سائدة من ممثلين ورياضيين وفنانين وأدباء وغيرهم، والإعجاب يكون أحياناً في حالة ثقة عمياء بالبطل، ويكفي كتابة جملة على صورته الشخصية لتحقيق الأثر المطلوب من الحرب الإعلامية.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في تشرين الأول من عام 1925، اشتد النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، واشتعلت الثورة السورية الكبرى في أرجاء سورية ولبنان كافة، تنوعت المعارك وشملت الإضرابات والمظاهرات الطبقية، مثل: مظاهرة المستأجرين الدامية وإضراب عمال الأخشاب في بيروت، وإضرابات دمشق وحلب وحمص وحماة وغيرها. في الصورة: مظاهرات ضد الاستعمار الفرنسي في منطقة المرجة بدمشق عام 1925.



مهرجان دولي للكاركاتير الهزلي

افتتح المهرجان الدولي الخامس لعشاق فن الكاريكاتير الهزلي «كوميكس» في مجمع كروكوس- إكسبو للمعارض بموسكو، الخميس 4 أكتوبر الجاري، وسط توقعات بحضور يتجاوز 150 ألف شخص. وأوضح المكتب الصحفي للمهرجان، الذي يستمر لغاية 7 أكتوبر الجاري، أن كل التذاكر قد بيعت، مع العلم أن أكبر معارض أوروبا الشرقية إيغرومير 2018 «عالم الألعاب الإلكترونية 2018» يقام في الوقت والمجمع نفسيهما. سيحضر المهرجان العديد من فناني الكاريكاتير الهزلي، كما سيعرض في المهرجان العديد من أفلام الكاريكاتير الهزلي «كوميكس».



سيمفونية طريق الحرير

احتضن المسرح الكبير بمدينة دونهوانغ الصينية، عشية الاحتفال بيوم الموسيقى العالمي، العرض الأول لسيمفونية «دونهوانغ وطريق الحرير» للموسيقى الروسي، فيكتور بليشاك. وأشار الموسيقار إلى أن تأليف السيمفونية كان عملاً غير مسبوق بالنسبة إليه، إذ أدخل إلى الأوركسترا السيمفونية آلات موسيقية صينية تقليدية، إلى جانب المدونة الموسيقية الكلاسيكية للأوركسترا. يذكر، أن الموسيقار وطلب السلطات الصينية عام 2010 وضع مقطوعة موسيقية لسيرك المدينة الخضراء البيئي. وألف سيمفونية غنائية بمناسبة الذكرى الـ 70 لانتصار الصين على اليابان.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حماة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقّة	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/ 10/ 07» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الإعلام والدراما.. وتلمس الطريق



إعلام ودراما اليوم اللذين انتحيا إما الشعبية أو الانقسامية أو اتجاهات عدمية أخرى، أضف إلى استئجار رغبات مضرة عند الناس تتطلع إلى تغيير في مختلف قطاعات الحياة، لكن المهم، أن التتبع سينتهي إلى استنتاج الفشل في محاولات الترميم الجارية في شكل العمل الدرامي والإعلامي.

في الحلول

إن أية لحظة تاريخية اجتماعية ما، ليست لحظة منسجمة، فهي تحمل في طياتها جميع التناقضات التي أنتجتها، غير أنها توشم بالاتجاه المسيطر من التناقض، وتكمن المسألة في تحديد من يمثل الطرف الرادع للقوى التجديدية والتقدمية التوافق للإفراج عن طاقاتها الكامنة. وفي إعادة المسألة إلى جذرها الأول «السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي» يمكن الخروج بنتيجة، أن تسيّد فئة أو طبقة ما على المشهد الثقافي برمته لا يمكن أن يخلق وضعا جديداً على الساحة الإعلامية والدرامية، ولن يتحقق التغيير المطلوب سوى بالدفع من قبل القوى التقدمية في المجتمع تجاه شكل علاقات اجتماعية جديدة، وتسيّد أيديولوجياتها المنحازة إلى فئات الشعب. المجتمع المدني. وفق مبدأ «تجدد القديم» اصطلاحاً بإعادة المكانة لتراث بأكمله لا يحتاج إلى إثبات أنه على قيد الحياة، وأن كل ما في الأمر هو الحاجة إلى صقل عناصره الحية لتعيد للثقافة الوطنية مكانها الطبيعي بين أبناء مجتمعه. وهو ما يتطلب سعيًا مخلصاً دون من الماضي، سننتج بالضرورة إعلاماً ودراما جديدين في شكلينهما ومضمونيهما المصقولين.

وسلخ الإنسان والمجتمع عن تاريخه. إن ادعاء الإعلام والدراما اليوم تمثيلهما لشرائح المجتمع المختلفة بحيادية وموضوعية دون حضور واضح لموقف سياسي، لا يجعلهما بعيدين عن العملية النقدية، وإنما بالعكس، إذ أن الادعاء ذاته يدفع بالنقد إلى البحث عميقاً عن الموقف الكامن فيهما تجاه الحياة نفسها، إذ أن افتعال الأحاسيس لن يفعل المضمون، فكثيراً ما يلحظ أن أعمالاً بأكملها قد أنجزت لأنه أريد لها أن تنجز، ولأهداف – إن طرحنا مسألة الربح جانباً هنا – تتعلق بإعادة إنتاج الواقع ذاته بعلاقاته الاجتماعية ذاتها وتسيده حقيقة مطلقة. وهو ما بات يتم التركيز عليه بشكل أعطى للإعلام والدراما مظهراً تهريجياً كشف عن مضمون انتهائي «بريء، غير بريء» أو مستتف في أفضل الأحوال.

عند انطلاقنا لتقييم المشهد الإعلامي والدرامي ينبغي تحديد المقدمات التي ينطلق منها الإعلام والدراما: من الواقع الموضوعي. ثم علينا تتبع وجهات النظر التي يتم تبنيها فيهما «موضوع رفع سعر الخبز ورفع الدعم عن المشتقات النفطية مطلب شعبي. صورة المرأة في الدراما من حيث أنها كيان تابع فاقد الأهلية دون زوج. حصر المقاومة وقيادتها في فئة اجتماعية معينة سلخ الماضي عن الحاضر...».

لتخرج أخيراً في الهدف المقصود الذي يفرض تسيّد شكل العلاقات الاجتماعية كحالة أبدية.

غير أن تتبعا لأراء الشارع، سيلحظ رغبة الناس بشكل آخر من الفن والإعلام، وهو ما يعكس في جوهره رغبة بواقع «وجداني» آخر لا يحققه

والتفصيلية لمؤسسات القضاء والدين والتعليم، ورسم فلسفة التعليم المدرسي والجامعي بالأساس، سواء ما كان منه في القطاع الخاص أو العام، والسيطرة على الإعلام ومؤسسات إصدار الكتب ودور النشر واتحادات الكتاب والأدباء والجمعيات الثقافية والأندية الثقافية... بل وتفرد بها.

إضافة إلى دور المثقفين المتشربين بحكم الأمر الواقع لأيديولوجيا المجتمع السياسي، وهم في هذا المنحى يؤدون عفوياً أدوار المثقفين العضويين للمجتمع السياسي في نشر مفاهيمه وآرائه وأيديولوجيته بين الفئات المختلفة للمجتمع المدني، نازعة دور العامل السياسي في تشكيل الواقع الراهن والرؤى حياله.

لدى الحديث عن الثقافة، فإن الموضوع ينسحب تلقائياً إلى الإعلام والدراما كوجهين وأداتين ثقافيتين لتمرير وتمكين وجهات النظر المختلفة للمجتمع السياسي.

في واقع الإعلام اليوم

لطالما كان الصوت والصورة هما الأقرب والأقدر على الوصول إلى الثقافة الشعبية من التعبيرات الثقافية والفنية الأخرى، ومن هنا تبرز أهمية الإعلام كمنصة لتثبيت مفاهيم الطبقة السائدة. ولربما لا يمكن استثناء سوى قلة قليلة من البرامج الإعلامية والأعمال الدرامية خارج سياق القيادة العام الجارف لهذه المفاهيم، والتي غلب عليها في السنوات الأخيرة وعي ووجهات نظر وأراء الليبرالية الجديدة تجاه الحياة وقيمتها، ومحاولة فرضها على المجتمع كمنط ومفهوم للحياة والإنسان، وتكوين مبادئ أخلاقية وسلوك في الحياة المدنية والفردية،

اليوم، سيتطلب منك الأمر بحثاً مضنياً لتجد سورياً واحداً. وغالباً لن تجده. يستطيع أن يحدد نقاط التوافق بين الواقع الإعلامي والدرامي المصور، والواقع المعاش على الأرض. وقد تكشفت ظروف الأزمة عن فشل في النقاط فرصاً يبدو أنها تضع – إعادة الاعتبار للإعلام كوسيلة نقل موضوعية للواقع الحياتي الممهد إلى أهداف إنسانية مشروعة في المستقبل، ويدل على ذلك أن القيّمين على الإعلام والسينما يوجهون النقد لإعلامهم ربما في محاولة تفشل دائماً للتماهي مع وجهة نظر الشارع.

■ سلاف محمد صالح

والنقد الذي نشر به لا يستهدف برنامجاً بعينه أو دراما أو فنناً بعينه، وإنما الاتجاه العام

العودة إلى الجذور

قد يبدو من الصعب معرفة الأسباب التي أدت إلى الحال الراهنة في الإعلام والدراما، لكن السبب رغم بساطته شديد التعقيد، ويمكن في الفصل النظري بين روابط الثلاث «السياسي. الاقتصادي. الثقافي»، إذ أن الاستقلالية النسبية لكل من أطراف المثلث الثلاثة قد تسبب ضعفاً غير مقصود في الرؤية العامة. بمعنى آخر، نعرف أن الدولة هي توازن بين مجتمع سياسي ومجتمع مدني. وللدولة أداتان لفرض هيمنتها، الأولى: قمعية مباشرة. والثانية: بتوسيط أيديولوجيا المجتمع السياسي، ونشرها بين أوساط المجتمع المدني، بشكل تبدو فيه الأوضاع والعلاقات الاجتماعية القائمة ثابتة وقائمة وبديهية بداهة الحياة وغير قابلة للتحويل. ويتم ذلك بطريقتين: الهيمنة الحقوقية والثقافية والفلسفية والدينية على «الاتجاهات العامة